خطة مقترحة لمواجهة الأمية الثقافية بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة

إعداد

د/ محمد ابراهيم طه خليل
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة طنطا

د/ نسرين محمد فوزى الباسل
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية النوعية – جامعة دمياط

د/ وائل وفيق رضوان
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية– جامعة دمياط

المجلد (٧٠) العدد (الثاني) الجزء (الأول) أبريل/ ٢٠١٨م

مقدمة

إذا كان للانسان أن يأخذ بمعطيات هذا العصر فإن المعطى الذي يفرض نفسه هو أن المسألة الثقافية لم تعد في الظل كما لم تعد تابعاً، بل تطفو على سطح الأحداث، لأنها المحرك الاجتماعي الراهن، بل تُقدم نفسها كمحرك وحيد. إن ما يُميز أي مجتمع من المجتمعات عن غيره هو ثقافته، كما أن استمرار المجتمع باستمرار ثقافته، ولا يكون للثقافة استمرار إلا بنقلها من جيل الكبار إلى جيل الصغار، وهو ما يتم عن طريق العملية التربوية، والتربية بحد ذاتها تعتمد على مسلمة لا غنى عنها، وهي أنها تستمد مقوماتها وتوجهاتها وأهدافها من الثقافة، التي توجد فيها.(١)

لقد حظى مصطلح الثقافة بالعديد من التعاريف ويعود السبب في ذلك إلى غموض المصطلح وتعدد مكوناته وكذا اختلاف زوايا النظر إليه، والتي تنطلق من مرجعيات فكرية وإيديولوجية تحاول تغليب مفهومها للثقافة. ولكن بشكل عام يُمكن تعريف الثقافة بأنها جميع السمات الروحية والمادية والعاطفية التي تُميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للانسان، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات وهي التي تجعل منه كائنا يتميز بالانسانية المتمثلة في العقلانية والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي، وعن طريقها يهتدي الانسان إلى القيم وممارسة الاختيار، كما أنها وسيلة الانسان للتعبير عن نفسه، والتعرف على ذاته كمشروع غير مكتمل وإعادة النظر في إنجازاته والبحث عن مدلولات جيدة وإبداع أعمال يتفوق فيها على نفسه. (٢)

فالثقافة هي وحدة مفاهيمية مستقلة، وهي كحقائق وأشياء ميدانية أو امبيريقية موجودة في أي مجتمع معطى، ومن خصائص هذه الأشياء، أنها نتاج لأنساق التفاعل الاجتماعي من ناحية، وعامل محدد لأنساق التفاعل الاجتماعي من ناحية أخرى. والثقافة كأشياء حقيقية تتناقل بين الأجيال، ويتم تعلمها واكتسابها عبر العمليات الوظيفية المستمرة للتنشئة والضبط الاجتماعي، وتصبح مشتركة بين الأفراد. والثقافة كأشياء هي مجموع عدد من المكونات البنائية الوظيفية التي من أهمها: اللغة والمعاني والرموز، المعرفة العلمية المنظمة، العقيدة، القيم وأخلاق، المعايير والجزاءات. (٣)

مشكلة البحث

إن التغير سمة من سمات الكون، لذا نجد أن المجتمع العالمي قد مر بالعديد من المراحل والتغيرات، كان لها العديد من التداعيات على الاقتصاد ومقوماته، فقد كانت مقومات الاقتصاد التقليدية تكمن في رأس المال المادي والمتجسد في كم الثروات والموارد الطبيعية التي توجد بالمجتمع، ثم أخذ تطور مقومات الاقتصاد بتطور طبيعة المجتمع حتى أصبحت مقومات الاقتصاد في مجتمع المعرفة تكمن في رأس المال المادي، ورأس المال البشري ورأس المال التكنولوجي، ورأس المال المعرفي.

إزاء ذلك أصبح التنافس بين الدول وإن أخذ أشكالاً عديدة سياسية واقتصادية أو عسكرية فهذه الأشكال كلها – في جوهرها الأساسي – تنافس على السيطرة والتحكم باستخدام العلم والتعلم، فنحن نرى جميع الدول التي أحرزت تقدماً ملحوظاً كان المدخل وراء ذلك الرقي والنهوض بالمجتمعات هو الاهتمام بالعلم والثقافة والذي تقع عليه مسئولية كبيرة في تحقيق التنمية الشاملة بمعناها الواسعة.

لقد أصبحت القضية التي تواجه الوطن العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة هي كيفية توظيف المفاهيم والاتجاهات الحديثة في محو الأمية العلمية والثقافية لتحريك المجتمعات نحو التقدم والرقي.

ورغم إن التعليم الرسمي ينتشر في مجتمعانا بشكل كبير ويتوسع يوماً بعد يوم ولكن بالمقابل نجد أن الثقافة في انحدار وتراجع مستمرين، فهناك الكثير جداً من الشباب الحاصلين على الشهادة الجامعية لكن القليل جداً. يستحق أن يطلق عليه صفة مثقف، فالمتعلم هو من يملك مجموعة من المعارف والتي يحصل عليها عادة عن طريق التعليم الرسمي المتمثل بالمدارس والجامعات أما المثقف فهو القادر على استثمار تلك المعرفة في التوصل إلى الحكمة اللازمة لإدارة شئون الحياة، والمثقف بهذا المفهوم هو ما تفتقده مجتمعاتنا العربية بشكل عام وما تفتقده في شبابنا بشكل خاص لذلك يمكن إطلاق كلمة (متعلمون) على العديد من شبابنا وأساتذة الجامعات لدينا ولكن من الصعب أن نطلق كلمة (مثقفون) عليهم. والسبب في ذلك يعود إلى كونهم يملكون المعرفة ولكنهم لا يملكون الحكمة الكافية لإدارة شئون الحياة بما يتلاءم ومقتضيات الحياة المعاصرة. لذلك نجد أن مجتمعنا العربية تعاني الكثير من المشاكل

والهموم وعلى جميع الأصعدة رغم تزايد عدد المتخرجين من الجامعات ورغم زيادة عدد الحاصلين على الشهادات العليا. فالواقع الذي ينبغي أن نعترف به هو أننا اليوم نعيش في أمية ثقافية رغم كل التقدم والتوسع سفي المؤسسات التعليمية.

وتأسيساً على ما سبق ظهرت الدعوة لتطبيق العديد من الاتجاهات الحديثة في مجال محو الأمية العلمية والثقافية، وذلك من أجل الحصول على أفضل مجتمع يصبح في مقدمة المجتمع الدولي ويدخل في نطاق مجتمع المعرفة وبالتالي يتم تقليل الفجوة بين الدول بعضها البعض كي يقود الدول النامية لتحقيق التقدم والقدرة على التنافس، وبالتالي زادت أهمية تطبيق الاتجاهات الحديثة في مجال محو الأمية العلمية والثقافية.

من هنا تظهر مشكلة البحث الرئيسية في التساؤل التالي:

كيف يُمكن التخطيط لمواجهة الأمية الثقافية بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة؟

ويتفرع من هذا التساؤل تساؤلات فرعية، هي:

١- ما مفهوم الأمية الثقافية، والتطور التاريخي له؟

٢- ما أهم خصائص ومبادئ المجتمعات الثقافية؟

٣- ما أهم الاتجاهات الحديثة في محو الأمية الثقافية؟

٤- ما الخطة المقترحة لمواجهة الأمية العلمية والثقافية بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة؟

أهداف البحث:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

١. التعرف على مفهوم الأمية الثقافية.

٢. التعرف على أسباب انتشار الأمية الثقافية.

٣. إبراز واقع الأمية الثقافية.

٤. إبراز أهم الاتجاهات المعاصرة في محو الأمية الثقافية.

٥. وضع آلية مقترحة لتفعيل الاتجاهات المعاصرة في مواجهة الأمية الثقافية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في كونها محاولة جادة لمواجهة الأمية الثقافية المنتشرة بصورة رهيبة بمصر والتي أثرت على نمط وأساليب الحياة، وبالتالي استخدام الاتجاهات المعاصرة في مواجهتها والقضاء عليها للنهوض بالمجتمع وإيقاظ المجتمع من عسرته.

منهج البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الذي يتناول الواقع ومشكلاته تحليلاً ناقداً وينفذ إلى المستقبل استشرافاً وبحثاً عن الأفضل.

مصطلحات الدراسة:

التخطيط:

- هو عملية تتطلع إلى المستقبل، وتنطلق من الوضع الراهن آخذه في الاعتبار الظروف المختلفة الماضية والحاضرة.(٤)

- ويُعرف أيضاً بأنه الأسلوب العلمي أو مجموعة الوسائل التي تستطيع بها الدولة أن تكشف عن موقعها الحاضر، وترسم سياسة للمستقبل، بحيث تُحقق الاستفادة الكاملة بما لديها من موارد وإمكانيات بما يُحقق الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة لجميع المواطنين.(٥)

الأمية الثقافية:

تعني الجهل أو التجاهل لكل صفوف المعرفة الحياتية التي تجري من حولنا من حيث البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تُحيط بنا.(٦)

ويُعرف **الباحثون** الأمية الثقافية بأنها عدم تكيف الانسان مع أي تغيرات جديدة تطرأ على المجتمع نتيجة الجمود والقيود الراجع لعدم الإبداع والتجديد.

الاتجاهات المعاصرة

تتضمن الاتجاهات المعاصرة المنتشرة والمستخدمة في محو الأمية الثقافية مثل التعليم المستمر مدى الحياة، تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص، وتوطين العلم، والمجتمعات المتعلمة.

حدود الدراسة:

الحد الموضوعي: يتناول سبل مواجهة الأمية الثقافية بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة.

الحد المكاني: يتحدد بجمهورية مصر العربية.

الحد الزمني: يتمثل في زمن إجراء الدراسة عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨.

أولاً: الإطار النظري للدراسة

الاهتمام بمحو الأمية الثقافية (اطلالة تاريخية من القديم إلى الحديث)

بعد الحرب العالمية الثانية، دعمت اليونسكو الحملة الدولية لنشر محو الأمية في إطار جهودها المنسقة التي ترمى إلى تعزيز التعليم الأساسي وفي عام ١٩٤٧ أقرت اليونسكو عدداً كبيراً من المهارات بما في ذلك تعلم القراءة والكتابة وقد وردت هذه الفكرة في بيان اليونسكو والصادر عام ١٩٥٨ الذي جاء فيه يعد متعلماً كل شخص يستطيع أن يقرأ ويكتب بفهم بياناً قصيراً بسيطاً عن حياته(٧).

وإزاء القضايا التي تعاني منها الدول العربية ومن أهمها قضية الأمية التي بلغت حوالي ٥٤ مليون أمي وأمية سنة ٢٠١٥م، ورغم إعلان جامعة الدول العربية العقد الحالي ٢٠١٥/٢٠٢٤ عقد القضاء على الأمية في جميع أنحاء الوطن العربي ورغم ما تم من ضغط لتطوير التعليم في الوطن العربي ٢٠٠٨/٢٠١٨ وأهدافه حول محو الأمية والقضاء عليها إلا أن عدد الأميين من الشباب ٢٠١٥ المنتمين للفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) في الوطن العربي قد قارب ٦,٥ مليون حسب النشرة الإحصائية الثالثة لعام (٢٠١٥) ويعتبر هذا العدد ضخم باعتبار أن هذهٍ الفئة تكون العمود الفقري للعمالة في المستقبل القريب(٨).

وأثناء المؤتمر الدولي الثاني المعني يتعلم الكبار المعقود في مونتريال كندا في عام ١٩٦٠ شهدت جهود دولية تدعو إلى تنظيم حملة دولية ترمى إلى القضاء على الأمية خلال سنوات قليلة على أن توفر البلدان الصناعية دعماً كبيراً لهذا الغرض.

وخلال الستينات والسبعينات تخلت معظم المنظمات الدولية عن دعم الحملات الجماهيرية لمحو الأمية وتبنت نماذج تستند إلى مفهوم رأس المال البشري. وأكد المؤتمر العالمي لوزراء التربية المعنى بالقضاء على الأمية (المعقود في طهران في

عام (١٩٦٥) أكد للمرة الأولى على العلاقات المتداخلة بين محو الأمية والتنمية، وأبرز مفهوم محو الأمية الوظيفية ومفاده أن من الواجب عدم اعتبار محو الأمية غاية في حد ذاته بل ينبغي اعتباره طريقة لإعداد الإنسان لكي يؤدي دوراً تجاهٍ المسئوليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وأصبح مفهوم محو الأمية الوظيفي عنصراً محورياً لبرنامج اليونيسكو التجريبي العالمي لمحو الأمية وقامت اليونيسكو وبتنفيذه في إحدى عشر بلداً قبل أن توافق عليه في عام ١٩٧٣. وعلى أي حال فقد تم توسيع نطاق مفهوم محو الأمية الوظيفي ليشمل مجموعة أوسع نطاقاً من شواعل البشر وطموحاتهم.

وفي عام ٢٠٠٠ أعلنت الأمم المتحدة عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية ٢٠٠٣/٢٠١٢ ويقر المجتمع الدولي في القرار ٥٦/١١٦ ذي الصلة بأن محو الأمية يندرج في صميم عملية التعلم مدى الحياة.

ويرمي عقد الأمم المتحدة محو الأمية إلى تحقيق النتائج التالية بحلول عام ٢٠١٢م[٩].

١- تهيئة شباب متعلمين قابلين للاستمرار والاتساع.

٢- تحسين نوعية الحياء.

وبدء مفهوم محو الأمية تجاوز مجرد كونه مفهوماً لمجموعة من المهارات التقنية الخاصة بالقراءة والكتابة والحساب ليصور مفهوماً متعدد الجوانب يشمل معاني وأبعاد هذه الكفاءات التي لاشك في أهميتها الحاسمة وهذه الرؤية تستجيب للتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحديثة، بما في ذلك العولمة، وتقدم تقنيات المعلومات والاتصال وتقر بأن هناك ممارسات متعددة لمحو الأمية تشكل جزءاً لا يتجزأ من العمليات الثقافية المختلفة[١٠].

ومن هنا بدأت يظهر مصطلحات حول محو الأمية لكل الأنواع وتعالت الصيحات التي تنادي بوضع استراتيجية عربية فظهرت استراتيجية نشر الثقافة العلمية والتلقائية في الوطن العربي (٢٠٠٣) ثم ظهرت الخطة العربية لتعليم الكبار ٢٠١٥/٢٠٢٤ الصادر عن المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (٢٠١٤) لتبدأ خطة محو الأمية الأبجدية والحضارية والثقافية والعلمية.

(١) مفهوم محو الأمية الثقافية

هناك تعريفات متعددة نتناول منها الاتي:

يعرف (Sammy King) محو الأمية الثقافية أنه "المعلومات العامة التي يحتاجها الفرد من أجل إجراء حوار ومن أجل التواصل أو العمل مع الآخرين، فهي زراعة للعقل بأفضل طرق التفكير والمهارات"(١١).

ويعرف (الشيخي) الثقافة أن عبارة عن نظام متكامل من السلوك المكتسب الذي يتصف به أفراد المجتمع الواحد بحيث يكون هذا السلوك من مجموع السلوكيات غير الموروثة بالوراثة البيولوجية، وبالتالي لكل مجتمع ثقافته الخاصة به والتي تميز عن ثقافات المجتمعات الأخرى. وبالتالي سلوك أفراد المجتمع الواحد يختلف عن سلوك أفراد من مجتمعات أخرى(١٢).

ويعرف **محسن عطية** الثقافة أنه: تشتمل على جميع طرائق الحياة التي طورها أبناء المجتمع الإنساني(١٣).

ويعرفها **تايلور** الثقافة أنه مركب يشتمل على العقائد والفنون والقيم والقوانين والعادات والتصورات التي يكتسبها الإنسان في ظل عضويته في المجتمع الذي يعيش فيه.

ويعرف **نبيل علي** الثقافة بمجموعة من التعريفات وفقاً لمجموعة من الأبعاد(١٤):

– الثقافة بالمعنى الأنثروبولوجي: مرادفة الحضارة، وما الحضارة في جوهرها إلا نظام للمعلومات.

– الثقافة كنسق اجتماعي: قوامه القيم والمعتقدات والمعارف والفنون والعادات والممارسات الاجتماعية والأنماط المعيشية وصلة هذه المقومات بالمعلومات لا يحتاج إلى دليل فكل منهم في جوهره يتصل وتكنولوجيا المعلومات.

– الثقافة كأيديولوجيا: تعرف الثقافة في إطاره بصفتها المنظار الذي يرى الفرد من خلاله ذاته ومجتمعه وهذا التعريف له صلة بتكنولوجيا المعلومات.

– الثقافة بوصفها انتماء: يعبر عن التراث والهوية والانتماء القومي وطابع الحياة اليومية للجماعة الثقافية.

– الثقافة بوصفها تواصلاً: من خلال نقل أنماط العلاقات والمعاني والخبرات ما بين الأجيال وهذا التعريف أقرب تعريفات إلى تكنولوجيا المعلومات.

– الثقافة بوصفها دافعاً، على الابتكار والإبداع والنضال ضد القهر والتصدي لصفوف الظلم وهنا يبرز دور تكنولوجيا المعلومات كأداة للمبدعين من جانب ودور الانترنت كسلاح في يد المناضلين والمناهضين للعلم.

يعرف طعيمة الثقافة أنه: "مجموعة المعلومات التي يقوم عليها نظام حياة أي شعب من الشعوب فهي على تعني حياته ومحيطه الفكري، ونظرته في الحياة ولابد أن تكون خاصة به نابعة من ظروفه واحتياجاته بيئية الجغرافية وتطور بلاده التاريخي والحضاري. فهي إذا محلية"(١٥).

ويعرف حسن عبد الحميد الثقافة بأنها كل ما أنتجه العقل البشري وتعلمه من ماديات ولا ماديات(١٦).

ويعرف شبل بدران الثقافة أنه "هي نمط التفكير والعيش والحياة في المجتمع متضمنة القيم والتقاليد والأطر الثقافية وأنواع التفكير(١٧).

والثقافة التي نحو بصددها تعني بعدين:

١– معنوي: يتمثل بالقيم والعادات والمعتقدات والفنون والآداب وأنماط السلوك.

٢– مادي: يتمثل بالوسائل والأدوات والملابس والمأكولات والمشروبات وما شاكلها(١٨).

وترتبط الثقافة بمجموعة من المصطلحات أهمها:

الثقافة والحضارة:

هناك تداخلاً في الاستعمال بين كلمة ثقافة وكلمة حضارة، على الرغم من أن الثقافة تعني بالروحية الحقيقية فيما تعني الحضارة، المكتشفات وأن الحضارة أكثر نفيراً وتطوراً من الثقافة فعلى سبيل المثال ما حصل من تطور في مجال تقنيات الاتصال والمعلوماتية يعد مظهر حضارياً ولكن هذا لا ينبغي أن يؤثر سلباً في ثقافة الشعوب ويؤدي إلى تحطيم عاداتها وتقاليدها(١٩).

وقد استخدم الكتّاب في البداية الثقافة العلمية في كتاباتهم وأبحاثهم، إلا أن اصطلاح "التنور العلمي" بدأ في اللغة العربية كمرادف لها وهو نقيض "الأمية العلمية" وفيما يلي تحليل لهذا المصطلح.

التنور العلمي: مصطلح جذب كثيراً من المؤلفين لوضع العديد من التعريفات له، وتم تعريفه من خلال مجموعة من التعريفات على النحو التالي:

حيث يرى اسمولكا (١٩٩٠) Smolask:

أن تعريفات التنور يختلف من شخص لآخر، وأن هذه التعريفات غالباً ما تكون إجرائية وتتكون من قائمة من السلوكيات التي يجب أن يتحلى بها الفرد المتنور علمياً[٢٠].

ويخرج الباحثون من خلال هذه الأدبيات بتعريف لمحو الأمية الثقافية على أنها تعني: تحرير الإنسان من الجمود والقيود وينمي لديه روح الإبداع والتجديد حتى يستطيع التكييف وبمرونة مع أي تغيرات جديدة تطرأ على المجتمع.

صفات الشخص المثقف علمياً:

يذكر زيتون (٢٠٠٠) أن الجمعية الوطنية لمعلمي العلوم في الولايات المتحدة الأمريكية (NASTA) قد حددت صفات الشخص المثقف علمياً بأنه الشخص الذي[٢١]:

١- يتحلى بقيم البحث العلمي والتكنولوجيا عند حل المشكلات المرتبطة بهما.

٢- يحدد مصادر المعرفة العلمية والتكنولوجيا ويجمعها ويحللها ويقومها. فضلاً عن أنه يستخدمها في حل المشكلات واتخاذ القرارات اليومية.

٣- يميز بين الدليل العلمي والرأي الشخصي.

٤- يدرك أن العلم والتكنولوجيا يمثلان مسعى نائياً.

٥- يدرك حدود كل العلم والتكنولوجيا ويركز انهما يعملان على تحقيق رفاهية الإنسان.

٦- يحلل التفاعل بين كل من العلم والتكنولوجيا والمجتمع.

٧- يحدد الأبعاد السياسية والاقتصادية والصحية والخلقية لكل من القضايا الشخصية والعالمية ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا.

٨- يقدم التفسيرات للظاهرة الطبيعية التي يختبرها.

وتحدد منال يوسف: **صفات الفرد المتنور علمياً** فيما يلي[٢٢]:

١- أساس معرفي في العلوم، وفهم لطبيعة العلم وتطبيقاته في مجال الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية والطبية وغيرها.

٢- فهم لطبيعة التكنولوجيا، وأهم مميزاتها وظواهرها الشائعة في الحياة المعاصرة، والقدرة على استخدام الأدوات والمواد التي يواجهها يومياً ولديه الرغبة في معرفة كيف تعمل الأشياء.

٣- استعداد وقدرة على تحديد مصادر المعرفة العلمية والتكنولوجية.

٤- قدرة على تطبيق المعرفة العلمية والتكنولوجيا المتصلة بالموقف الحياتية في حل المشكلات واتخاذ القرارات اليومية.

٥- فهم لطبيعة الرياضيات، والعمليات الرياضية الأساسية، والقدرة على حل المشكلات اليومية والثقة في استخدام الرياضيات وقف الحاجة الإدراك العلاقات العملية.

٦- إدراك الوسائل الأساسية التي تعتمد فيها العلوم والرياضيات والتكنولوجيا على بعضها البعض.

٧- قدرات عقلية تتمشى مع التفكير العملي، وتساعد على التفكير نحو العلم والحياة بصفة عامة والاشتراك في نشاط المجتمع.

٨- فهم العلوم والرياضيات والتكنولوجيا، في إطار مفاهيمي تاريخي، وليس مجرد معلومات متنافرة مشتتة.

ويعرف تقرير مشروع (٢٠١٦) العلم لكل الأمريكيين الشخص المثقف علميا بأنه[٢٣]: ذلك الشخص الذي لديه وعي بأن العلم والرياضيات والتكنولوجيا هي مناشط للإنسان لها قوة كما أن لها حدوداً. وكذلك يدرك المفاهيم والمبادئ والأسس الرئيسية للعلم، ويتألف مع العلم الطبيعي ويتفهم تنوعه ووحدته، كما يستخدم المعرفة العلمية وطرق التفكير العلمية في الأغراض الاجتماعية والفردي

ويعرض **Halbert** للصفات: الشخص المثقف[٢٤]:

١. هو الذي يعي تعقيدات الثقافة وما تحتويه من تناقضات.

٢. يعي نقاط قوة ونقاط ضعف.

٣. هو القادر على تحليل الاتجاهات المتعلقة بثقافته.

٤. هو الذي يعي المسلمات الثقافية.

أسباب انتشار الأمية العلمية والثقافية:

إن الأسباب الكامنة وراء زيادة عدد المتعلمين وانحسار عدد المثقفين والتي تنتج عنها ما يسمى بـــ (الأمية العلمية والثقافية) أسباب عديدة ومتنوعة ومتشابكة ويصعب الفصل بينها لشدة تداخلها وتعلق بعضها بالبعض الأخر، ولكننا هنا نحاول أن نفصل بين هذه الأسباب ونعرض كل منها على حدة ويمكن إجمالي هذه الأسباب في النقاط التالية: (٢٥)

(١) عيوب في التعليم الرسمي:

يمتاز التعليم الرسمي بقدرته على منح الشباب الشهادة التي تساعدهم على إيجاد وظيفته حكومة يرتزقون منها ولكنه عاجز عن تخريج مثقفين بالمعنى الذي وصفناه، وهذا العجز في المؤسسات التربوية يعود إلى عدد من العيوب منها:

أ- التعليم الموجه:

والذي يتسم بإلغاء التعددية الفكرية التي هي من أبرز العوامل المؤدية إلى خلق مثقفين قادرين على التفكير الحر والإبداع والتجديد في شئون الحياة المختلفة. فالجامعة التي تفرض على طلابها نوع معين من التفكير وتصادر كل ما يخالفه سوف لن تكون قادرة على تخرج مثقفين ومفكرين يملكون الكفاءة اللازمة للتمييز بين ما هو نافع للمجتمع وبين ما هو ضار له، بل أنها سوف تعمل على تخريج متعلمين يسيرون في ركاب ما يملكه من أفكار الدولة. ويكون همهم الوحيد الحصول على الوظيفة وبالتالي الراتب الشهري.

ب- التعليم بالتلقين:

تتصف أساليب التعليم في المؤسسات التربوية بالجمود واعتماد التلقين كوسيلة لنقل المعلومة إلى الطالب مع غياب المشاركة والبحث عن المعرفة لكي يتمكن الطالب من تعلم أساليب البحث ولكن هذا لا يحدث في مؤسساتنا التربوية والتعليمية. فالجو السائد هو جو تنفير الطلاب من الدراسة بسبب الجمود والركود التي تسود قاعاتنا الدراسية فالطلاب مجرد مستمعين والمدرس هو سيد الوقف. ودور المدرس يقتصر على نقل المادة المعرفية من دفتره إلى دفاتر الطلاب هذه الطريقة في التعليم جعلت من طلابنا مجرد ببغاوات يحفظون بعض المعلومات دون أن يكون لها أي أثر في نفوسهم أو إدراكهم.

جـ- غياب الدور التربوي:

مع إتباع أسلوب التلقين الرسمي لا يمكن للمعلم أن يخلق تفاعلاً إنسانياً مع طلابه. فالتفاعل الإنساني هذا يحتاج إلى المشاركة العقلية والفكرية قبل كل شيء، فبعض المعلمين بحاجة إلى من يأخذ بيدهم حتى ينقلهم من مستوى التعليم إلى مستوى الثقافة.

(٢) غياب التعليم الشعبي:

هذا التعليم يقوم على أفراد ومجهوداتهم الذاتية بعيداً عن أي سلطة أو توجيه أيديولوجي مما جعل الكثيرين في النصف الأول من القرن العشرين الذين تلقوا تعليمهم الشعبي يقبلون على شتى الثقافات والأفكار غير القراءة والاطلاع فهذا التعليم يشجع الفرد على نقد الحقائق بدوافع ذاتية لا يحركها إلا الرغبة في تحقيق الذات وهذا ما يحتاج إليه الشباب حتى يتمكن من تحصيل ثقافته الخاصة. ولكن التعليم الشعبي غير متوفر اليوم بسبب غياب مؤسسات المجتمع المدني التي تهتم بشئون الثقافة.

(٣) العزوف عن القراءة:

تعد القراءة المحرك الأول لكل تفكير حر وناقد بدونها لا يكون الإنسان إلا خاضعاً لمعتقدات مجتمعه ومنساق معها لا يدرك من حقائق الأمور وأسرار الواقع المعاش وإلا ما تسمح به تقاليد مجتمعه وأعرافه.

القراءة هي النافذة التي يطل منها الإنسان على الذات والمجتمع وبالتالي فالقراءة هي التي تصنع المثقفين بشكل رئيسي. لذلك ما فالمؤسسات التربوية والتعليمية التي لا تدفع بشبابها نحو القراءة والشغف بالمعرفة تعد مؤسسات فاشلة وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسات التعليم الشعبي.

أهم الأسباب الداعمة للاهتمام بمحو الأمية الثقافية:

من الثابت إن هناك تطورات حديثة القت بظلالها على المجتمع جعلته يبحث إلى الاهتمام بمحو الأمية العلمية والثقافية نذكر منها على سبيل المثال الآتي:

١- العولمة والتعددية الثقافية:

حين نقترب من الحديث عن العولمة كمفهوم نجد أنها ظاهرة ما زالت غير واضحة المعالم، لأنها ظاهرة جديدة تحقق لها الانتشار السريع من خلال تدفق وانتشار المعلومات والمكتسبات العلمية، ومعها يتم الدفع بمجموعة من القيم الجديدة المرتبطة اقتصادياً بتدويل المال وتوسيع التجارة العالمية والسيطرة على القوى الاقتصادية،

واجتماعياً فالمناداة بالديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان، وثقافياً بالسعي لنشر القيم الثقافة العالمية، ومعرفياً بنشر المعارف والعلوم الجديدة والتكنولوجيا الحديثة وغير ذلك من المجالات التي ترتبط بالعولمة مفهوماً ومحتوى(٢٦).

والعولمة تقوم على إيجاد صيغة للتعامل على المستوى العالمي تقضي بإخضاع العلاقات الدولية في مجالات التجارة والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا إلى نظام ذي طابع عالمي، أو إكساب العلاقات الدولية ذات الطابع العالمي(٢٧).

وهذا ما يتفق مع تعريف قاموس **ويبستر Webester's** لمصطلح العولمة والتي تعني إكساب الشيء طابع العالمية وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً(٢٨).

ويعرف **(علي جوهر)** العولمة أنها هي كل المستحدثات والتطورات التي تسعى إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد.

فإذا كان للعولمة مفهومها التجاري، فلها مفهومها السياسي والاقتصادي أيضاً، والمفهوم الثقافي هو الأكثر شيوعاً واستخداماً وتطبيقاً، والذي يعني ظاهره توحيد الأفكار والقيم وأنماط السلوك وأساليب التفكير بين مختلف شعوب العالم كوسيلة لتوفير مساحة واسعة من الفهم المتبادل والتقريب بين البشر وإقرار السلام العالمي وهي كلها أهداف سامية تستحق التقدير والاحترام والعمل على تحقيقها، ولكنه يخفي وراء بريق هذه الأحداث المعلنة نزعات أخرى خطيرة ترمي إلى تجريد تلك الشعوب من مقوماتها الثقافية، وهذه النزعات تقوم بصياغتها وتشكيلها الشعوب والمجتمعات الأكثر تقدماً وقدرة على نشر أفكارها وآرائها الخاصة، نظراً لما تملكه من وسائل وأساليب الإعلام المتقدمة وتكنولوجيا الاتصال المتطورة والمعقدة والأشد كفاءة وتأثير مما يؤدي في أخر الأمر إلى هيمنة ثقافة واحدة ووحيدة على بقية ثقافات العالم وتهمش تلك الثقافات أو نسخها وإزالة مقوماتها الخاصة(٢٩).

كما أن الانفجار المعرفي والتقدم العلمي التكنولوجي فرض أعباء كبيرة جعلت الحاجة ملحة إلى دعم ثقافتنا وقيمنا من جهة، والتعامل مع الأخر بثقافة مشتركة من خلال التخطيط لتربية جذورها الأصل العربي المصري وفروعها تربية عالمية تمتلك لغة الخطاب العلمي العالمي، الذي يدعم الثقافة العالمية وتربي الوعي العلمي(٣٠).

وتشير الدلائل إلى أن الدخول في العولمة لم يعد خياراً، وإنما أصبح ضرورة يفرضها الواقع والتطور العلمي، حيث أنها العملية التي من خلالها تصبح شعوب

العالم متصلة ببعضها كتحدي له إيجابياته وسلبياته لكنه يفرض وجوده على أمتنا العربية ويستوجب معها حتمية التعامل اليقظ الواعي مع واقع عالمي جديد، فإما أن تتكيف الأمة العربية، أو أن تموت. فالبقاء للأصلح من حيث التكيف مع الظروف ومواكبة التقدم والتواجد على الخريطة العالمية(٣١).

فالعولمة تسعى إلى تبني وترويج الفكر المستقبلي لأبناء الوطن بصياغة عقولهم بعيداً عن الفكر التقليدي والتقوقع داخل شرنقة الأنا أو الاكتفاء بالذات والانكباب عليها، حيث تصبح الصورة المبشرة إسقاط كافة الحواجز الاقتصادية والاجتماعية فهي دعوة مفتوحة لتقوية الروابط والتكتلات الدولية واستغلال المواهب الوطنية في تنشيط الذكاء القومي للانتشار إقليمياً وعالمياً من جهة(٣٢).

ومن جهة أخرى فهي أيضاً في جوهرها تتمثل في الطفرة الكيفية الحالية في الاتصال بين البشر فتشير إلى كل من انضغاط العالم وازدياد حدة الوعي به بوصفه كاملاً، وعلى هذا الأساس فالعولمة نظام اقتصادي شمولي وسياسي وثقافي في تأثيره النهائي، ويقوم به مركز واحد يسيطر به على جميع أنحاء العالم، يقوى من مكوناته ويضعف من مكونات الآخرين.

وها بطبيعة الحال يفرض على شعوب أمتنا العربية أن يعيد النظر في ضوء النظام الجديد فمن الخطورة أن يشعر المواطن بالاغتراب ويكون عرضة لاعتناق أفكار وآراء متطرفة معادية للمجتمع، وهنا لابد للتربية بصفة عامة والتعليم بصفة خاصة أن يتيح للمجتمع عامة وللنشء خاصة استيعاب التراث دون أن يضيع فيه أو يفقد ذاته، وذلك من خلال توسيع دائرة اتصاله بكل الثقافات التي يزخر بها عالمنا محافظين على خصوصية هذا المجتمع وخصوصية أفراده(٣٣).

ويؤكد **(محمد عابد الجابري)**: على أن "العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، وبالتالي فإنه يعمل على التفتيت والتشتت وإيقاظ أطر الانتماء إلى القبيلة والطائفية والتعصب بعد أن تضعف إرادة الدولة وهوية الوطن. وإن كانت العولمة بمفاهيمها المختلفة والمتباينة تسعى نحو تحقيق هدف أساسي معلن يتمثل في إزالة الحواجز وتذويب الفوارق بين المجتمعات الإنسانية المختلفة وسيادة آلية رأس المال التي تأبى أي قيود وتعمل على، وإشاعة القيم الإنسانية المشتركة هذا مما يضع التربية في أزمة تجاه مواجهة العولمة(٣٤).

٢- التقدم العلمي والانفجار المعرفي:

يعيش العالم اليوم في عصر يتصف بالثورة العلمية والمعرفية، حيث وصل الرصيد العالمي من المعرفة إلى حد الانفجار والتي لا تستطيع معه المنظمات التعليمية مهما كانت وسائلها وأدواتها أن تبلغ منه إلا النذر القليل.

هذا الانفجار المعرفي والتطور العلمي بدأت ملامحه الرئيسية في القرن العشرين وخاصة في نصفه الأخير، حيث أصبحت المعرفة والاكتشافات العلمية تتراكم بمعدلات سريعة وبمتواليات هندسية وتقلصت فكرة الفترة الزمنية الفاصلة بين ظهور الفكرة وتطبيقاتها العملية(٣٥).

لذلك يجتاح العالم اليوم ثورة جديدة يطلق عليها الموجة الثالثة، وهو مزيج من التقدم التكنولوجي المذهل والثورة المعلوماتية الفائقة، حيث تحولت مجتمعات متقدمة من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي، وأخيراً إلى مجتمعات يسود فيها اقتصاد المعلومات، فقد تزايد عدد الشركات التي تتيح وتتداول المعلومات(٣٦).

وقد تمثلت هذه الثورة في استخدام الحاسبات الالكترونية في حفظ المعلومات وانتقالها في كافة القطاعات والمؤسسات المجتمعية، وقد أحدثت هذه الثورة تغيرات جذرية ليس فقط في مجال القطاعات التقليدية بل فشبكة الانترنت تمثل الآن وسيلة جديدة لا مركزية للتخاطب والتحاور بين الأفراد والمؤسسات خارج الحدود وعبر القارات وعن طريقها لا يتم فقط تداول المعلومات والمعرفة والمراسلات بل أصبحت سوقاً للتعاقد بين البائعين والمشتريين من مختلف بقاع العالم(٣٧).

وهذه المرحلة تحتاج كما يذكر **(محمد نبيل نوفل)** إلى عقلية جديدة تستطيع التعامل معها، ومن ثم تحتاج إلى تربية جديدة وإلى تعليم عصر المعلومات بدلاً من تعليم عصر الصناعة أو الزراعة وهذا العصر الجديد الذي نقف اليوم على أولى درجاته يفرض علينا مطالب جديدة ويتيح لنا إمكانات جديدة وهذا هو التحدي الكبير الذي يواجه التعليم(٣٨).

ونجد أن وثيقة مصر للقرن الحادي والعشرين تقر أن التحول إلى المجتمع المعرفي لن يتأتى بتكديس المشتريات من أجهزة الكمبيوتر أو الاشتراك في شبكات اتصال معلوماتية عالمية مثل الانترنت أو استخدام التقنية متعددة الوسائط، بقدر ما يتأتى بخلق القدرة المجتمعية على استيعاب هذه المستحدثات بإعداد أجيال قادرة على

التعامل معها، وتطوير إمكاناتنا للدخول في مجال الصناعات الهامة، التي تعتبر بمثابة مفاتيح التقدم والسيطرة في القرن القادم.

وحتى عند القول بأن التعليم يقف كمدخلاً حاكماً لإقامة ذلك المجتمع المعرفي، فالتعليم بمقدوره أن يصنع اللبنات الأولى لبنية أساسية معرفية تمكننا من الدخول بقوة في مضمار المنافسة العالمية في مجالاتها المختلفة والجامعة على قمة النظام التعليمي يجب أن تكون مشغولة بهذا، وذلك بانشغالها بتكامل المعرفة، وبإنتاج المعرفة، وبتطوير نظم المعلومات المتكاملة والأكثر شمولية[٣٩].

وبالتالي يجب على التعليم أن يهتم بالتالي:

- تنمية قدرة الطلاب على استخدام وتوظيف المعلومات والقدرة على معالجة المعلومات.

- تحسين متوسط نصيب الطالب من الأجهزة التكنولوجية الحديثة وبخاصة الكمبيوتر بحيث تتحسن قدرته على استخدامه لهذه الأجهزة استخداما مباشراً ينمي مهاراته ومعارفه التكنولوجية.

- استخدام طرق التدريس والتقويم الحديثة والأكثر توظيفاً لتكنولوجيات التعليم الحديث وشبكة الانترنت حتى يتعود الطلاب على نظم التعليم الالكتروني، والوسائط المتعددة في التعليم.

- تنمية القدرة على التعليم الذاتي، بحيث يصبح الطلاب أكثر قدرة على الاستمرار في عملية التعليم ذاتياً بالاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة وشبكة الانترنت.

٣- التكتلات الاقتصادية العملاقة:

إن ثورة التكتلات العالمية الاقتصادية هي ثورة ترتبت على الإدراك العميق بأن العالم لن تتسنى إدارته بوصفه أجزاء متناثرة بل كوحدة متكاملة، حيث أنه لم يعد بإمكان أي دولة منفردة مهما كانت أن تستغني عن غيرها من الدول الأخرى. وتهدف هذه التكتلات بصفة أساسية إلى تدعيم القدرات التنافسية لاكتساب الأسواق وضمان حصة سوقية متوازنة، ويتطلب هذا من كل دولة تنمية قدراتها الذاتية لخلق نمو مطرد في عوامل التنافس الأساسية والتي أبرزها: الإدارة، القدرة البشرية، الجودة. وهذه العوامل تحكمها في هذه الاتفاقيات معايير تحدد مستواها ومدى فعاليتها. وهذه

المعايير هي معايير جودة شاملة موحدة تتخذ كوسيلة لضبط جودة المؤسسات على اختلاف أنواعها سلعية وخدمية(٤٠).

وهناك أسباب كثيرة وراء هذه التكتلات الاقتصادية أهمها الإدراك المتزايد بأن التكنولوجيا تحل تدريجياً محل الأيديولوجيا في صياغة شكل المجتمع والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية منه، ويقدر خبراء العلوم المستقبلية أن الحد الأدنى المطلوب لدخول مضمار التكنولوجيا المتقدمة والسبق في واحد أو أكثر من مجالاتها هو كتلة سكانية لا تقل عن مائة مليون نسمة من غير الأميين، أو أن يكون نصفهم على الأقل قد تلقى تعليماً جامعياً أو ما بعد الجامعي(٤١).

٤- التحولات الديمقراطية المتسارعة:

الديمقراطية مبدأ من المبادئ السامية والتي ناضلت وتناضل من أجله الشعوب على مر العصور والفترات التاريخية سعياً لإحرازه ودعماً للمساواة والعدالة، وإقرار لمبادئ المشاركة في صناعة القرارات المتعلقة بمصير الأفراد والشعوب، دعماً للسلام الاجتماعي ذلك الذي لا تنفك لعلاقة بينه وبين تأصيل قيم الديمقراطية، لأنه يعتمد على عاملين هما من أصل الديمقراطية: الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية(٤٢).

- الديمقراطية السياسية: والتي تعني اتساع دائرة الديمقراطية والتوجه نحو إلغاء احتكار الحزب الواحد للسلطة لتقوم على التعددية الحزبية، ودعم الحريات الأساسية والمشاركة الشعبية(٤٣).
- العدالة الاجتماعية: التي تسعى إلى تضييق التنوع بين الطبقات في المجتمع الواحد ذلك التنوع الاجتماعي الذي ينمو باستمرار ويزداد حدية وخاصة مع بوادر النظام العالمي الجديد ومعطياته الاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية، هذا التنوع سوف يؤدي إلى حدوث خلل أو ثغرة في البيئات الاجتماعية المتماسكة داخل البلد الواحد وعلى النطاق العالمي مما يلقى على التعليم ومستوياته ومنظماته المختلفة تحدياً كبيراً لأنها سوف تواجه بتنوع كبير في خلفيات الطلاب الملتحقين بها وفي رغباتهم وطموحاتهم(٤٤).

ولقد بدأت الثورة الديمقراطية تجتاح مجتمعات شرق أروبا وشرق أسيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية، ومجتمعات أخرى من دول العالم الثالث، هذا بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي سابقاً.

وهذا التحول الديمقراطي لم يعد مجرد استجابة لمطالب فئات وطبقات جديدة ترغب في المشاركة السياسية وصنع القرار فحسب، ولكنه أصبح شرطاً ضرورياً لتكوين الثورة التكنولوجية وثورة التكتلات الاقتصادية، حيث تعتمد الثورة التكنولوجية على العقل البشري الذي تعد "الحرية" شرط أساسي لضمان عمله بقوة كاملة، هذا بالإضافة إلى أن المشكلات المتجددة وبخاصة الناجمة عن الثورة التكنولوجية هي من التعقيد بحيث تتجاوز قدرة أية أجهزة حكومية مركزية لأية دولة، لذا يتطلب مواجهتها بمشاركة الأفراد، والجماعات المحلية والروابط المهنية والاتحادات النقابية، والمنظمات غير الحكومية، وهذه المشاركة لا يمكن أن تأتي إلا في ظل هامش واسع من الحريات العامة(٤٥).

٥- ثورة الاتصالات

وإزاء ثورة الاتصالات الرقمية وما وفرته من تسهيل وسرعة في عمليات التواصل والوصول إلى مصادر المعلومات، ومع ما تحمله هذه الثورة من نتائج ذات أثار إيجابية على الفرد والمجتمع، إذا تم استغلال تقنيات ووسائل تلك الثورة بطريقة صحيحة وواعية. فإن لها عواقب ومخاطر عديدة. عكس التعرض لها أثناء التفاعل بطريقة غير رشيدة نتيجة تواصل الأبناء مع مجهولين(٤٦).

هذه التكنولوجيا المتقدمة والتي يطلق عليها تكنولوجيا ما بعد الصناعة تلعب فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصال دوراً هاماً، بل وتعتبر من أهم مكوناتها وكذلك ارتبطت بها تكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة والحاسبات وتكنولوجيا المواد التكنولوجيا الضوئية والهندسة الوراثية(٤٧).

كما أنها تتطور تطوراً سريعاً في جميع المجالات، هذا التطور التكنولوجي السريع يتصف بأنه أكثر تعقيداً ويحتاج إلى قدرات أعلى لاستخدامه وصيانته، كما أنه يتفاعل فيه عنصر العلم والإنسان، حيث زادت القدرة العلمية للإنسان وارتفع الإنتاج في المجالات المختلفة، وأصبح الإبداع والبحث العلمي وتقنيات حل المشكلة أساس أي قرار في تكنولوجيا ما بعد الصناعة(٤٨).

ولقد نجم عن هذا التطور التكنولوجي المتسارع والمعقد تحديات عدة تواجه المجتمعات أبرزها[٤٩]:

١- أن التقدم التكنولوجي مهما كان متواضعاً ينتج عنه اختفاء الحاجة إلى كثير من المهن والحرف وظهور الحاجة إلى مهن وحرف جديدة أكثر رقياً وتتطلب غزارة معلوماتية.

٢- أن دخول التكنولوجيا الفائقة سواء أكانت آلة أم إنساناً آلياً أم سوبر كمبيوتر يؤدي إلى إزاحة أعداد متزايدة من القوى العاملة وظهور شبح البطالة.

٣- أن هذه التكنولوجيا المتقدمة تفرض تحدياً كبيراً يتمثل في خطر اغتراب "الإنسان وتحوله إلى صور الآلية أو ما يقال الآن من غلبة المادية - بالمعنى الأخلاقي على العلاقات الإنسانية وهذا يفرض الحاجة الماسة إلى إنسانية هذه الثورة التكنولوجية وجعل الإنسان يحتل مكانته المفروضة سواء في الغايات أو الوسائل.

٦- الانفتاح الإعلامي والثقافي:

مع التقدم التكنولوجي والفني الهائل الذي أصبح يميز العصر الحاضر، انهارت الحواجز والحدود بين الثقافات، وأصبحت الرسالة الإعلامية التي تقدم لفئة معينة من الناس بل لكل الناس على كوكب الأرض.

ومع ظهور العولمة كان الجانب الثقافي هو الأكثر بروزاً من تلك المنهجية الفكرية والثقافية والاقتصادية التي أريد العالم أن يعتنقها، حتى تسيطر ثقافة معينة على العالم وتذوب الهويات الثقافية على جدران تلك الهوية الجديدة التي تمجد القطب العالمي الأوحد والأكثر قوة اليوم. أمريكا - ولتعميق تلك الثقافة الجديدة التي يراد للعالم أن يعتنقها وبخاصة بلدان المنطقة العربية تقدم أمريكا الدعم المادي والتقني لتلك المؤسسات الإعلامية التي تثبت تلك الرسالة بل تنشئ قنوات فضائية جديدة لتدعم ذلك.

لذلك أصبحت العديد من القنوات الفضائية ومنها قنوات عربية تقدم رسالة إعلامية مشبوهة تغزي في مجملها قيم الخلاعة والتسيب بما لا يتماشى مع القيم العربية الإسلامية.

وتعزي قيم الغرب وبخاصة القيم الأمريكية حتى تطبع الشباب على الحياة الأمريكية بما يجعلهم أكثر اغتراب عن مجتمعاتهم العربية، وأكثر للأخر الغربي بقيمه وعاداته

وتقاليده، مما يؤدي إلى انهيار المجتمعات العربية في مراحل لاحقة. وهذا يعني تعاظم دور التعليم والتربية في مواجهة هذا الخطر الداهم الذي يواجه الأمة كلها. حيث تصبح القيم والمعايير والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية أكثر عرضة للتحول والتداول من جيل إلى جيل آخر، ولكن في ذات الجيل[٥٠].

وتقول (مها عبد الباقي): "إن تداعي الحواجز الجغرافية أمام تقنيات البث الإعلامي والقضائي فتح للمجتمعات المختلفة حرية نشر ثقافتها وأفكارها، ولبعض هذه المجتمعات توجهات نحو صراع الحضارات والثقافات وما يعتمده من حقه على بعض الأديان والحضارات الأخرى[٥١].

٧- أزمة البطالة:

البطالة "هي تلك الحالة التي يتعطل فيها جزء من قوة العمل". فلا تسهم في العملية الانتاجية رغم قدرتها على العمل والإنتاج، ويوجد تعريف شائع للبطالة خاص بمنظمة العمل الدولية (ILO) "هو الفرد الذي بلغ سناً معيناً ويكون قادراً على العمل وراغباً فيه ويبحث عنه ولكن لا يجده"[٥٢].

والبطالة في مصر عالية بكل المقاييس، حيث تصل إلى (١١,٣%) طبقاً لتقرير البنك الدولي للتنمية لعام ٢٠٠٠، وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر عام ١٩٩٩م، أن عدد العاطلين من الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥-٤٠ سنة قد بلغ ١,٤٧ مليون، بما يشكل نحو ٩٩% من عدد العاطلين في العام المذكور، والذي كان قد بلغ نحو ١,٤٨ مليون عاطل وفقاً للبيانات الحكومية الرسمية وهذا يعني أن البطالة في مصر هي في الأساس بطالة شباب، وطبقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر عام ٢٠٠٠ فإن نسبة (٩٧,٤%) من جملة المتعطلين عن العمل في ذلك العام والمقدرين بحوالي (١,٧) مليون هم من الحاصلين على مؤهلات عليا ومتوسطة، حيث كانت نسبة بطالة المؤهلات المتوسطة (٦٦,٩%) من جملة المتعطلين، والمؤهلات فوق المتوسطة (٨%)، والمؤهلات العليا والجامعية والأعلى منها (٢٢,٥) من جملة المتعطلين، وهذا يعني أن البطالة في مصر بطالة متعلمين[٥٣].

وحيث أن البطالة في مصر هي بطالة شباب في الدرجة الأولى ومتعلمون لذلك أصبحت مشكلة البطالة من أولى المشاكل الملحة لما لها من آثار خطيرة على

النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والخلقية والنفسية التي تعوق ركب التنمية والتقدم في المجتمع(٥٤).

٨- الغزو الثقافي:

تعتبر الغزو الثقافي من أهم المشكلات التي يقتضي توفر الجهود لمحو الأمية الثقافية والعلمية وبقصد به بث الدول الغربية للأفكار والقيم وأنماط السلوك الغربية التي تؤثر بشكل واضح على التقاليد والعادات والقيم المتوازنة لدى الشعوب النامية، وتحاول الدول المتقدمة تحقيق ذلك من خلال البرامج والمواد الإعلامية التي تقدمها من خلال وسائلها الإعلامية المتقدمة.

إن الغزو الثقافي الأجنبي يتم وفق خطة محكمة دقيقة ترسمها الدول الكبرى من أجل سيطرتها السياسية على بلدان العالم الثالث من خلال السيطرة الثقافية وهناك عدة أمور تيسير لها هذه المهمة وهي(٥٥):

١- ما تحتويها هذه الثقافة التي تدعيها الدول العربية من إغراء وسحر لدى أبناء الدول النامية.

٢- ما لديها من وسائل تكنولوجية متقنة في ميدان الإعلام تستطيع بواسطتها أن تحقق الغزو الثقافي المرجو.

٣- ارتباط هذا الغزو بمصالح الشركات العالمية الكبرى واستثمار الشركات المتعددة الجنسية.

٤- إيهامها للدول النامية بأن ما تقدمه من عون ثقافي ييسر لها الدخول في التجربة العالمية وبإحدى معطيات التطور العلمي والاجتماعي والسياسي.

المجتمعات الثقافية (الخصائص – المبادئ – المؤشرات)

تمثل خصائص المجتمعات العلمية والثقافية مؤشرات يمكن من خلالها التنبؤ بدخول مجتمع ما أو تحوله إلى مجتمع يتميز بمحو الأمية العلمية والثقافية. وينقسم إلى مجموعة من النقاط على النحو التالي:

١- خصائص المجتمعات الثقافية:

أ- التشبيك البيني غير المسبوق من خلال تطور وسائل الاتصالات الجديدة، كالهواتف الخلوية والاتصالات المباشرة عبر الأقمار الصناعية والانترنت والتلفاز التفاعلي. بالإضافة للتسارع في المعرفة بنقل المعلومة وبثها بعد معالجتها عبر شبكة

الانترنت ووسائل الاتصال وامتلاكها وخزنها واسترجاعها وتصنيفها وحفظها بالسرعة الحالية[٥٦]. أما فيما يتعلق بزيادة التعقد والعمق في كم وكيف المعرفة فقد أكد بعض المفكرين أن المعلومات تزداد بنسبة ٤٠% سنوياً بسبب النظم المعلوماتية الدقيقة وزيادة أعداد العلماء وفروع المعرفة والجامعات ومراكز البحوث، بالإضافة إلى نشر المعرفة حيث تقدر نسبة الأمية في الدول المتقدمة بين البالغين بحوالي ٥٠% مقارنة بالنسبة في الدول العربية والتي تصل إلى ٤٥% في بعضها[٥٧]. وحسب تقرير اليونسكو لعام ٢٠١٠ تحتل مصر المرتبة الأولى في معدل ارتفاع الأمية في الدول العربية، وتحتل المرتبة السابعة بين أسوأ عشر دول على مستوى العالم من حيث ارتفاع نسبة الأمية[٥٨].

ب- التنامي في النشر الالكتروني والذي ساعد على تحقيق عدة فوائد كظهور معلومات النشر الالكتروني بسرعة عالية والمحافظة على المعلومات من عوامل التلف والفناء التي تعاني منها المطبوعات الورقية، بالإضافة إلى التغلب على مشكلة الحيز الذي تعاني منه المكتبات ومراكز المعلومات وانخفاض تكلفة الحصول على المعلومات مقارنة بالنشر الورقي، فضلاً عنن النشر العلمي الذي يعد ركن مهم من أركان نشر المعرفة ولكن نصيب العرب من النشر العلمي لا يزيد عن ٠,٧% من الإنتاج العالمي.

جـ- التطوير في البنية التحتية التكنولوجية لمجتمع المعرفة يشمل الشبكات المالية والشبكات المتعاونة كالإنترنت والشبكات المحلية والشبكات الحكومية وشبكات وحدات الخدمات العامة كخدمات الهواتف، فضلاً عن استخدام الأساليب والأدوات التكنولوجية الحديثة التي تقلص الوقت وتوفر الجهد.

د- الاستثمار في الوقت من خلال اختراق الفواصل الزمانية والمكانية ببث المعلومات والبيانات عبر الحدود الجغرافية دون عوائق وذلك لجعل العالم متجانس من خلال تبدل المعلومات التي لا تتأثر بالتداول خلافاً للموارد المادية التي تتأثر بالتداول.

هـ- الاعتماد على التقنيات الإدارية الحديثة لتطوير عدة مجالات وقبلها البحث العلمي من خلال توفير المستلزمات له من الناحيتين النظرية والتطبيقية حيث أصبح إجراء البحث العلمي والإنفاق عليه دليل على النهوض بالمجتمع، فلقد توصلت بعض

الدراسات إلى إن إنفاق البلدان العربية على البحث العلمي نسبته تتراوح ما بين ٠,١-٠,٢% من الناتج الإجمالي، وهو أقل بسبع مرات عن المتوسط العالمي ١,٤%[٥٩].

و- الارتفاع في المكونات المعرفية وتضاؤل المكونات المادية، فبعد أن كانت الأجزاء المادية تشكل ٣٠% من قيمة المنتج، فإنها وصلت إلى أقل من ٢% ويعود ذلك إلى تزايد قيمة المكون المعرفي في المنتج[٦٠].

ز- إحلال التكنولوجيا محل الإنسان في كثير من الأعمال وهو الذي أدى إلى ثورة جديدة في هذا المجال رسمت الخريطة الأيدولوجية والاقتصادية الجديدة للعالم، وحددت المواقع الاستراتيجية عليها حيث اندثرت تكتلات كان لها الريادة في الثورة الصناعية الثانية، بالإضافة إلى أن الثورات الصناعية كانت موقوتة بفترات معينة، ولكن الثورة المعرفية بدأت وجميع المؤشرات والأدلة تؤكد أنها مستمرة مع زيادة الدقة والسرعة والتعقيد[٦١].

٢- المبادئ الأساسية للمجتمعات الثقافية:

- توفير الموارد والخدمة الشاملة لجميع الأفراد للحصول على المعلومات واستخدامها، ويمكن توفير إما لكل فرد، أو عن طريق نقاط نفاذ عمومية أو عن طريق نقاط نفاذ العمل.

- تساوي الفرص بين الأفراد في المجتمع للحصول على المعلومات، ويجب ألا يكون الجنس أو العمر أو الثقافة أو المستوى المعيشي عائقاً أمام الحصول على المعلومات للأفراد.

- تنوع المحتوى بحيث يسد حاجات ورغبات جميع فئات المجتمع بثقافاتهم وفئاتهم المختلفة.

- توفير نفاذ آمن وموثوق للمعلومات مع مراعاة حماية الخصوصية للأفراد.

- ضرورة تطبيق حقوق الملكية الفكرية في عصر أصبحت فيه المعلومة هي المحرك الأساسي للحياة والاقتصاد والمال.

٣- مؤشرات المجتمعات الثقافية:

ثمة مؤشرات عدة يمكن الاعتماد عليها في تحديد وتوصيف المجتمعات العلمية والثقافية ويمثلها الشكل التالي(٦٢):

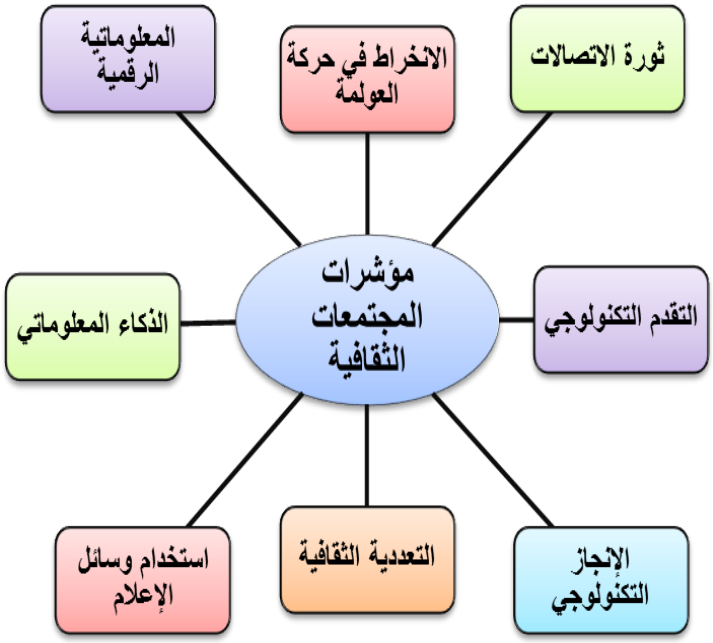

شكل رقم (١) يوضح مؤشرات مجتمع اللأمية الثقافية

٤- تحديات تأسيس المجتمعات الثقافية:

هناك مجموعة شاملة من التحديات التي تحول دون تأسيس المجتمعات الثقافية، وتتمثل في(٦٣):

- تحديات تكنولوجية: وتتمثل في سرعة التطور التكنولوجي، وتنامي الاحتكار التكنولوجي، وشدة الاندماج المعرفي، وتفاقم الانغلاق التكنولوجي، والفجوة الرقمية.
- تحديات اقتصادية: وتتمثل في ارتفاع كلفة توطين تكنولوجيا المعلومات، وتكتل الكبار، والضغط على الصغار، والتهام الشركات المتعددة الجنسية للأسواق المحلية، وكلفة الملكية الفكرية، وانحياز التكنولوجيا اقتصادياً إلى صف القوي على حساب الضعيف.
- تحديات سياسية: وتتمثل في صعوبة وضع سياسات التنمية المعلوماتية، وسيطرة الولايات المتحدة عالمياً على المحيط الجيو معلوماتي، وسيطرة حكومات الدول النامية على الوضع المعلوماتي محلياً، وانحياز المنظمات الدولية إلى صف الكبار.

- تحديات اجتماعية وثقافية: وتتمثل في تدني التعليم، وعدم توافر فرص التعليم، والأمية، والفجوة اللغوية، والجمود التنظيمي والتشريعي، وغياب الثقافة العلمية التكنولوجية، وفقدان التنوع الثقافي، وهجرة العقول.

٥- المتطلبات التربوية للمجتمعات الثقافية:

يُعد القرن الحادي والعشرون "قرناً للمعرفة" أو "قرناً للتعلم" فبعد الحرب العالمية الثانية تحول أكثر من ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي لعدد متزايد من الدول الصناعية من التنمية المادية إلى التنمية القائمة على المعرفة وعلى الساحة الدولية، فقد أكدت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي على الأهمية الحاسمة للاقتصاد القائم على المعرفة كحقيقة عالمية ثم إثباتها بنهاية القرن الماضي وقد تنبأ فرانشيسكو خافيير بمجيء الاقتصاد القائم على المعرفة في نهاية القرن الماضي، كأرضية لتأسيس مجتمع المعرفة(٦٤).

ويعتبر المجتمعات العلمية والثقافية في جوهرها ثورة تربوية حيث أصبحت التربية هي المشكلة والحل. فقد أشار تقرير البنك الدولي ٢٠٠٨ إلى وجود فجوات بين ما حققته الأنظمة التعليمية في الوطن العربي وبين ما تحتاجه المنطقة لتحقيق اهدافها الإنمائية الحالية والمستقبلية في ظل الأهمية المتنامية لمجتمع المعرفة وتأشيراته في شتى مجالات الحياة المعاصرة(٦٥).

وقد ارتبط ظهور مجتمع المعرفة بنتائج التقدم غير المسبوق الذي تعيشه الإنسانية في مجال تقنية الاتصال والمعلومات هذا الوضع الجديد فرض تحولات جذرية في أساليب الحياة المعاصرة وربما مغايرة عما كان مألوفاً في الماضي في مجال العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى جانب دوره المؤثر في إحداث تغييرات واسعة النطاق على مستوى النظم والمؤسسات المختلفة، إن هذا المجتمع يتقدم في مختلف جوانب الحياة من خلال استخدامه للتقنية الحديثة التي تتراكم بتسارع مذهل.

وظهور المجتمعات العلمية والثقافية بمفهومه الواسع ومتطلباته وأبعاده المختلفة يتطلب ضرورة تحديث التعليم بصورة تواكب أهم التطورات العالمية والمستجدات التربوية في العملية التعليمية(٦٦).

كما يعد التعليم رافداً مؤثراً وداعماً للمجتمعات العلمية والثقافية لأنه يسهم في تحقيق الانتقال المطلوب له(٦٧)، فلقد ساهمت التحديات التي فرضها مجتمع المعرفة أمام

التعليم في بلورة إشكالات جديدة تتعلق بطبيعة المهمات المواءمة للعملية التعليمية في مختلف أطوارها[٦٨]، والتي ينبغي أن تتلاءم المتطلبات التربوية لمجتمع المعرفة، ويمكن تحديد أهم هذه المتطلبات فيما يلي:

١- التوغل إلى المجتمع الالكتروني من خلال دمج القضية في التعليم بالاستعانة بتقنيات تقاسم المعلومات والقوائم البريدية الالكترونية وصفحات الويكي، وعقد المؤتمرات المرئية (فيديو كونغرانس)، والتعلم عن بعد، والعمل على تحقيق تقرير التعلم ليسهم التعليم في نمو المتعلمين وذلك لملاحظة التطور الهائل في تقنية الاتصالات المعلومات[٦٩].

٢- الأخذ بفلسفة التعلم مدى الحياة والذي يهدف إلى استمرار بناء المهارات والخبرات طوال الحياة الفرد.

٣- التمكين الإداري للمؤسسات التعليمية وذلك لإتاحة قدر واسع من المرونة للمؤسسة التعليمية لتكيف برامجها وأدواتها المعرفية وفقاً لإمكاناتها واحتياجات طلابها المعرفية المستمدة من واقعهم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي مع التأكيد على مبدأ المساءلة. ويهدف التمكين الإداري لإدارة المؤسسات التعليمية إلى إحداث تغيير جذري في عملية صنع القرار والصلاحيات الممنوحة لرؤساء هذه المؤسسات وأعضاؤها.

٤- التحول نحو التعلم للعمل وذلك بتوظيف المعرفة الملائمة لسوق العمل، والتحول من التخصص الدقيق إلى التخصصات المتعددة، وهنا يجب أن يساعد التعليم على جعل الأفراد مستعدين للقيام بالعديد من المهمات في هذا العصر[٧٠].

٥- التحول من استهلاك المعرفة إلى إنتاجها حيث أصبح نجاح النظم التعليمية رهناً بقدرتها على إعداد كوادر بشرية مؤهلة تشارك في زيادة معدلات الإنتاج والاستثمار، وتسهم بإيجابية في بناء صرح التحضر العلمي.

٦- التحول نحو التعليم للحفاظ على الهوية الثقافية فالتحولات السريعة والمكثفة التي يشهدها العالم تشكل المسار العالمي للحضارة الإنسانية الجديدة بكل روافدها الاقتصادية والسياسية والثقافية تقتضي ترقية الحوار بين الحضارات والثقافات والتعايش مع الآخرين[٧١]. وقد أورد تقرير اليونسكو "التعليم ذلك الكنز المكنون" غايات للتربية في عصر المعلومات والتي صاغها على نحو يؤكد أن القرن الحالي

هو قرن إنتاج وتسويق المعرفة، وكانت الغايات على النحو التالي: تعلم لتعرف، تعلم لتعمل، تعلم لتكون، تعلم لتتعايش مع الآخرين.

٧- التحول نحو المدرسة المجتمعية حيث أن التحولات والتغيرات التي يتسم بها مجتمع المعرفة قد فرضت على نظم التعليم ومؤسساته في جميع دول العالم ضرورة التعرف على حاجات المجتمع وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية والتعامل معها لتقديم الخدمات التي تساعد على تقديم الحلول المعقولة للمشكلات التي تواجهه.

٨- تطوير البنية الأساسية لمجتمع المعرفية والمتمثلة في قاعات الاجتماعات ومراكز الأبحاث والتدريب، والقوى العاملة المزودة بمهارات مجتمع المعرفة، وشبكات الاتصال وغير ذلك من المستلزمات الضرورية(٧٢).

تحديث أنماط التعليم لبناء مجتمع اللأمية العلمية والثقافية: في ظل مجتمع المعرفة لابد من توظيف منظومة التعليم عن بعد في برامج إعداد وتأهيل المعلمين في الوطن العربي حيث ظهرت أنماط متعددة للتعليم لعل من أهمها التعليم (الافتراض التخيلي) باستخدام شبكة الانترنت كوسيط لنقل المادة العلمية، وأيضاً لتحقيق الاتصال بين المعلم والطالب، مع ضرورة تهيئة المؤسسات التعليمية لإدارة المعرفة استراتيجياً باعتماد أساليب الإدارة الحديثة المالكة للمعلومات والمعرفة المعتمدة على الإبداع في جميع المؤسسات التعليمية والجامعات(٧٣).

٦- أركان وركائز المجتمعات الثقافية:

وتتمثل أهم أركان وركائز مجتمع المعرفة الأساسية في(٧٤):

١- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم.

٢- النشر الكامل لتعليم راقي النوعية.

٣- توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية.

٤- التحول نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية.

٥- تأسيس نموذج معرفي عربي عام، أصيل، منفتح ومستنير.

٧- محو الأمية الثقافة مدخل للتنمية المجتمعية:

تعود عولمة الاقتصاد قافلة العولمة حالياً جارة وراءها عولمة الثقافة لقد نجح الاقتصاد متضامناً مع السياسة في التهوين من قدر الثقافة، مستغلاً في ذلك حقيقة هامة مرتبطة باختلاف إيقاع سرعة التغير بين الأنشطة الاجتماعية المختلفة، وذلك بسبب بسيط مؤداه أن الثقافة ظاهرة اجتماعية، لابد لها كي تؤتي ثمارها وأن تختمر وتنصهر وتتفاعل وتترسخ، أين هذا كله من سرعة التغيرات السياسات وتسارع حركة الاقتصاد. وبعد أن ظهر للعنان ما فعله الاقتصاد في غياب الثقافة عن مسيرة التنمية المجتمعية أمسى واضحاً للمناضلين المدافعين عن التنمية بالدول النامية أن الثقافة هي قاطرة التنمية. ولذا يجب إن تكون الثقافة بمثابة الأساس الاجتماعي الذي تقوم عليه عمليات التنمية ولذلك أي تنمية تكنولوجية منزوعة من سياق مجتمعها وثقافته هي تنمية بلا روح. وهذا ما يؤدي بنا إلى بيان خصائص ثقافة عصر المعلومات وهي كالتالي(٧٥):

١- الالتزام بالتعددية بجميع أنواعها من تعدد السلطات والتنظيمات إلى تعدد الأفكار ومنابر الرأي.

٢- تحاشى الاستبعاد الاجتماعي والتي يمكن أن نفصل بين فئات المجتمع وطبقاته.

٣- استشراف واع للتوجهات المستقبلية.

٤- ثقافية تطبق الجديد الموائم، وإحياء القديم النافع، وتجديد القائم الصالح.

الاتجاهات المعاصرة في محو الأمية الثقافية

تحاول الدول التي تقود مجتمعاتها إلى الدخول في مجتمعات المعرفة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية إن يكون الطالب وجميع المواطنين عندهما من المهارات الحياتية ما يؤهلها للوصول بمجتمعاتهم إلى التقدم، وبحسب تقرير البنك لعام ١٩٩٩ فإنه:

"بالنسبة للبلدان في طليعة الاقتصاد العالمي، تحاول التوازن بين المعرفة والموارد حتى الآن، حيث أصبحت المعرفة ربما هي أهم عامل يدل على مستوى المعيشة، أكثر من الأرض ومن الأدوات ومن العمل، إن الاقتصادات الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجيا اليوم هي حقاً القائمة على المعرفة"(٧٦).

لذلك سوف يتم مناقشة الآتي بصفتهم اتجاهات حديثة يجب العمل بها:

١- التعلم المستمر مدى الحياة.

٢- تعزيز محو الأمية وتعليم الكبار "تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص".

٣- المجتمعات المتعلمة.

٤- توطين العلم.

١- التعليم المستمر مدى الحياة من أجل محو الأمية الثقافية:

لقد أعطى تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمعارف ومهارات رأس المال البشري دوراً مركزياً على نحو متزايد في النجاح الاقتصادي للدول والأفراد. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، العولمة، والاتجاه نحو المزيد من المسئولية والاستقلالية الشخصية قد غيرت، بكل ما في الكلمة من معنى، الطلب على التعلم، إن التعلم، واكتساب المهارات، والمعرفة تجري من الولادة حتى الموت (مدى الحياة) وفي سياقات اجتماعية مختلفة. في نهاية الأمر، فإنها تشمل "تعلم التعلم". تم تطوير رأس المال البشري في سياقات مثل:

- التعلم داخل محيط الأسرة ورعاية الأطفال في وقت مبكر.

- التعليم النظامي والتدريب، بما في ذلك في مرحلة الطفولة المبكرة، التعليم الإلزامي المدرسي، التعليم المهني ما بعد الإلزامي أو التعليم العام، التعليم العالي، تدريب سوق العمل العام، تعليم الكبار، وما إلى ذلك.

- التدريب في مكان العمل، وكذلك التعليم في العمل من خلال أنشطة محددة مثل البحث والابتكار أو المشاركة في مختلف الشبكات المهنية، التعلم غير الرسمي "على رأس العمل".

- تعلم عن طريق المشاركة المدنية اليومية.

- الأنشطة الترفيهية[٧٧].

في مقدمة الكتيب الدولي للتعلم مدى الحياة، ذكر المحررين (Aspin, Chapman, Sawano & Htton, 2001) أن التعلم مدى الحياة قد حان. لطالما تم قبول فكرة أن التعليم والتعلم هم أنشطة وعمليات لا تبدأ وتنتهي مع بدء وانتهاء حضور الفرد في مؤسسات التعليم الرسمي.

ومع ذلك، هناك بعض الظواهر التي جعلت التعلم ليس خياراً بل واجباً، كما صرح هؤلاء المؤلفين: تكون الطريقة الوحيدة التي سوف نكون فيها قادرين على البقاء هو من خلال الالتزام بعملية تعلم فردية، جماعية، وعالمية طوال حياتنا وللجميع"(٧٨).

بزوغ مجتمع المعرفة يعني الطلب المتزايد على قوى عاملة ماهرة وذات تعليم جيد في مختلف قطاعات الاقتصاد بأكمله. إذا كان المديرين والمسئولين التنفيذين لا يتعلمون باستمرار، فإنهم يقدمون قيمة أقل لأصحاب العمل وهيئاتها المكونة. نجاح منظماتهم يتوقف على ما يعرفونه، مقابل ما لا يعرفونه. إن العاملين في جميع المستويات في مجتمع معرفة القرن الواحد والعشرين يحتاجون إلى أن يكونوا متعلمين مدى الحياة، متكيفين باستمرار لفرص التغيير، ممارسات العمل، نماذج الأعمال، وأشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي(٧٩).

فلسفة التعليم مدى الحياة وفلسفة تعليم الكبار تؤسس على جعل عمليات التعليم والتعلم موجهة ذاتياً وتعتمد على إتقان مهارات التعلم الذاتي وتستهدف تنمية الكفايات اللازمة لأداء الأدوار المنفردة في الحياة ومبادئ النمو والاستقلالية وهذا يعني أن مبادئ فلسفة التعليم المستمر يبدأ اكتسابها قيد الطفولة.

وتؤكد نظرية واكلنيلاند على أن النمو الاقتصادي يتطلب الدافع إلى الانحسار، ويقصد به الدافع إلى الاتجار الداخلي بالاتجاه الشخصي فالإنسان الذي لديه هذا الدافع يميل إلى العمل، كما يتمتع بالقدرة على التعلم السريع وهذا الشخص هو الشخص القادر على نقل مجتمعه من حالة إلى حالة أخرى وهذا لن يكون إلا من خلال التعليم المستمر مدى الحياة، وهناك مجموعة من الدول المتقدمة اهتمت بالتعليم والتدريب المستمر منها ماليزيا واليابان والمملكة المتحدة، كما تستهدف كليات المجتمع في الولايات المتحدة تحقيق التعليم المستمر مدى الحياة لتحقيق الجودة في الحياة(٨٠).

ونظراً لأن الفرد كائن اجتماعي يعيش في عالم سريع التغير، حيث يتوقع أن يغير الشخص وظائفه من ثلاثة لأربع مرات في ظل اقتصاد المعرفة. وهذا يتطلب تنمية قدرة على الاختبار واتخاذ القرار والاستعداد الدائم للتعليم مدى الحياة، من خلال البرامج التربوية التدريبية الخاصة بالتوجيه المهني وبالتنمية المهنية المستمرة والمعاودة ضماناً لاستدامة التنمية في كافة القطاعات.

وإذا كانت التربية تستهدف تحقيق النمو المتكامل لكافة جوانب الشخصية، فإن التنمية المستدامة تستهدف تحقيق النمو المتكامل لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية مع حفظ حق الأجيال القادمة في العيش الكريم في بيئة نظيفة، تسهم لترقية جودة الحياة لإسعاد البشر(٨١).

٢- تعزيز محو الأمية، وتعليم الكبار (تحقيق تكافؤ الفرص):

إن أهداف الحد من الفقر وبناء مجتمعات أكثر عدلاً وإنصافاً تدعم الرؤية العالمية المنصوص عليها في عام ٢٠٠٠م، عندما اعتمدت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تهدف إلى خلق بيئة على الصعيدين الوطني والعالمي من شأنها أن تحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن حرمان الأطفال والشباب والكبار من تعليم جيد يمنعهم – ومجتمعاتهم – بشكل فعلي من مستقبل أفضل. لم تنجح أي دولة دون تعليم شعبها. هذه هي الحقيقة الصحيحة في مجتمعاتنا، حيث المعرفة هي المولدة الرائدة للثورة. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لديها دور تلعبه في دفع عجلة الأداء التعليمية. ويجب أن يتم فهمها واستغلالها على نحو أفضل من أجل تحسين نوعية التعليم وتوسيع نطاقه، ولا سيما للفئات المحرومة(٨٢).

إن الانتقال إلى مجتمعات المعرفة يواجه البلدان مع التحدي المتمثل في رفع مستوياتهم التعليمية. إن المساهمة الأساسية للتعليم في تأمين أهداف التنمية تزداد وضوحاً في عالم عمقت فيه ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الترابط بين الدول. خاصة أن هناك ما يقرب من ٩٠٠ مليون من الأميين في جميع أنحاء العالم(٨٣).

إن المجتمعات التي تتصف بمحو الأمية العلمية والثقافية يستند على الحاجة إلى نشر المعرفة، الحصول على المعلومات، والقدرة على تحويل المعلومات إلى معرفة، توزيع المعرفة هو أحد المتطلبات الأساسية لمجتمع المعرفة. عليها أن تكون قائمة على المساواة وعدم التمييز، العدالة والتضامن(٨٤).

ولكي يتم تعزيز محو الأمية وتعليم الكبار تبني الاتجاهات الحديثة في هذا المجال بحث الاهتمام بمجموعة من النقاط(٨٥):

١- تأكيد الأهداف التنموية لفكرة تعليم الكبار وذلك من خلال ربط أهدافه بالأهداف القومية للأمة العربية ونضالها المستقبلي نحو التحرير والوصول إلى الديمقراطية، ومن هنا يسعى التعليم إلى خلق الوعي العربي القومي بقضايا الأمة العربية لترسيخ قيم العمل وصولاً إلى التنمية الشاملة. مشاركة مجتمعية كاملة واردة سياسية قوية ودعامة.

- توظيف الدعم الدولي والخارجي للجهود في هذا المجال.

- توظيف البعد الديني (التوجه العالمي لفعل الخير) نحو زيادة الدافعية للتعلم عند الفئات المستهدفة.

٢- تنوع صيغ التعليم المستمر للكبار وذلك من خلال:

- حدوث ثورة في المناهج التعليمية لمواكبة المستجدات المجتمعية.

- إنشاء مراكز قومية للتقنيات التربوية تتضمن شبكات المعلومات التربوية ومعامل اللغات ودوائر تلفزيونية مفتوحة ومغلقة.

- استخدام استراتيجيات التدريب الفعالة كالتعلم الذات؟ النشط/ التعاوني/ التعلم عن طريق الأقران/ عن طريق حل المشكلات/ المجموعات الصغيرة والكبيرة لتنمية الإبداع لدى المتعلم.

- تطبيق معايير الجودة في العملية التعليمية.

- تنسيق الجهود بين الجمعيات المعنية بتعليم الكبار عن طريق تبادل المعلومات والخبرات والمهارات وتمكن الأعضاء من التواصل والاتصال لضمان تدفق المعلومات.

- استحداث آليات جديدة للمتابعة وتقييم البرامج والرصد.

- إنشاء مراكز (بيوت للخبرة) لتقديم المشورة الفنية للجهات والهيئات المعنية بتعليم الكبار.

- إجراء البحوث والدراسات العلمية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار وربطها بمجالات التنمية لحل المشكلات مع التركيز على المرأة العربية والمجتمعات الفقيرة والمهمشة.

٣- تنويع مصادر تمويل التعليم بعامة ومحو الأمية بخاصة:

تصميم الخطط للمشاركة في كلفة التعليم بين القطاع الحكومي والأهلي بحيث يأخذ تعليم الكبار حقه من الإنفاق العام مع الارتفاع بكافة إدارة الموارد المالية المخصصة للإنفاق عليه مع تتبع أشكال الهدر والقضاء عليها عن طريق:

أ. تشجيع المبادرات الشعبية والجهود الذاتية للمشاركة في تمويل تعليم الكبار عن طريق الهيئات والمنح وعمل صندوق لجمع التبرعات.

ب. إنشاء صندوق عربي لدعم التعليم يسهم فيه كافة الأقطار العربية يتلقى المساعدات الخارجية والدعم من المنظمات والهيئات العالمية ويخضع للمحاسبية ويلتزم بالشفافية.

جـــ. إنشاء صناديق حكومية (محلية/ إقليمية) لتحقيق مجانية التعلم لمجابهة الفقر الموقع ومنحه للفئات المهمشة والفقير وغير القادرة.

٤- إنشاء مركز إقليمي للتدريب المهني تهدف إلى:

- تعليم الفئات المستهدفة مهن متنوعة تناسب متطلبات سوق العمل مثال (صيانة المحمول/ الحساب الآلي/ البرمجة/ السباكة/ النجارة/ صيانة الأجهزة الكهربائية/ عمل الإكسسورات وادوات الزينة..).

- مهن حديثة تواكب متطلبات السوق لإيجاد فرص عمل مناسبة لحل مشكلة البطالة وإعداد قوى بشرية ماهرة تسهم في عمليات التنمية مع تحقيق التعاون مع وبين المؤسسات المالية والجهات المانحة.

- تدريب الفئات المستهدفة على أنشطة متخصصة وإكسابهم مهارات حياتية (مهارات الإتصال/ التواصل/ التنمية البشرية/ ... إلخ).

- ابتكار موارد جديدة غير تقليدية لموارد تعليم الكبار(برامج مدرة للدخل).

- إيجاد موارد بديلة مساندة للدعم الحكومي.

- حدوث تغيرات تشريعية تكفل تحويل مؤسسات تعليم الكبار إلى وحدات إنتاجية (تحويل فصول محو المية إلى مراكز خدمة مجتمع).

٥- الاهتمام بمرحلة ما بعد محو الأمية:

- هذه المرحلة مكون أساسي في برامج تعليم الكبار، مع ضرورة التركيز على تقديم برامج التوعية والتثقيف المتنوعة مستهدفة تحقيق وضمان دمج تلك الفئات في المجتمع كعناصر فاعلة.

– توفير مواد قرائية مناسبة للمتحررين ضماناً لاستمرارية التعليم والتعلم مدى الحياة من خلال إنشاء مكتبات متنقلة (كرفانات) في شتى مجالات الحياة.

– إنتاج مواد تعليمية مدمجة باستخدام الوسائط المتعددة (توظيف التكنولوجيا الحديثة في تعليم الكبار).

– إدخال نظام التعلم عن بعد التعليم الذاتي/ التعلم النشط في مجال تعليم الكبار.

– برامج خاصة لصغار السن متضمنة أنشطة ترفيهية ومرتبطة باستخدام الكمبيوتر لجذبهم للتعلم ومساعدتهم للدمج في التعليم.

– إنشاء منتدى إقليمي لتعليم الكبار يهدف إلى تعبئة الموارد اللازمة لدعم الجهود الوطنية المساندة لتحقيق هذا التعليم شرط أن يتسم هذا المنتدى بالشفافية والديمقراطية وأن يشكل إطاراً للتنفيذ على المستويات المحلية.

– وهكذا يكون هذا اتجاه حديثة لمواجهة الأمية العلمية والثقافية إطار وطني إقليمي، وإعادة النظر في منظومة التعليم بصفة عامة ومحو الأمية وتعليم الكبار بصفة عامة خاصة من خلال العمل على المحاور السابقة في إطار من الدعم السياسي في كل قطر عرب.

٣- المجتمعات المتعلمة:

يعود تعبير "المجتمع المتعلم" (Learning Society) إلى نمط جديد من المجتمعات حيث لا يتوقف اكتساب المعارف عند جدران المؤسسات التعليمية (مكاناً) ولا في نهاية التعليم الأساسي (زمانياً). في عالم معقد أكثر فأكثر، حيث قد يطلب من كل شخص ممارسة عدة مهن خلال حياته، يصبح الاستمرار في التعلم مدى الحياة أمراً ضرورياً. في نفس الفترة التي وضع فيها مفهوم "المجتمع المتعلم"، تحدث بيتر دروكر (١٩٦٩) عن قيام "مجتمع المعرفة"، حيث قد يكون من املهم قبل كل شيء "تعلم التعلم". كما أن هذا المفهوم الجديد للتعليم كانت قد قدمته بنفس الوقت تقريباً اللجنة الدولية لليونسكو حول تنمية التربية" التي كان يرأسها إدغار فور في تقرير "تعلم أن تكون: عالم التربية، اليوم وغداً" (١٩٧٢) لم يعد التعليم ميزة للنخبة، ولا مرتبطاً بسن معينة إنه يميل إلى أن يمتد على الجماعة كلها، طوال حياة الفرد"[٨٦].

إزاء ذلك فإن برامج الدرجة الجامعية يتطلب المزيد من تعلم العلوم للتخصصات غير العلمية حتى يتسنى للجميع أن يكون مجهز تجهيزاً جيد لصنع قرارات هامة حول القضايا المتعلقة بالعلم(٨٧).

٤- توطين العلم:

ليس العلم مجموعة من المعارف والنتائج التي تكتسب ويتم نقلها من مكان إلى آخر، بل هو مجهود توطين ينبع من حاجة المجتمع نفسه، فهو روح ومنهج، أي معايير وقيم تتفاعل. إنه لا يمتلك بالاستمداد والاستعارة أو النقل والشراء. بل بالجهد؛ جهد استنباته وتوطينه وتوظيفه، آخذاً بعين الاعتبار الحاجة البيئية والمجتمعية المحلية مع امتلاك القدرة على صياغة سياسات علمية وتقنية ووطنية. فللعلم والتكنولوجيا بعداً منظومي بنيوي، من حيث أنهما يتفاعلان مع بيئة محيطة، ومقياس التقدم فيهما هو مستوى لتحكم الذاتي الذي تحرزه تلك البيئة.

إن العلم والتكنولوجيا ليسا سلعة قابلة للتبادل والاستيراد، بل هما، قبل كل شيء، نشاط توطين تنظيمي يغرس تقاليد الخلق والإبداع في نظم ومؤسسات المجتمع، فالتقدم التقني ليس في امتلاك تجهيزات مستوردة، بل في تكوين المهارات المحلية التي يمكن أن تؤمن انطلاقه صناعية عميقة الجذور في المجتمع(٨٨).

إن المعرفة والحرية والتنمية، كما أكد تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩م تشكل القواعد الأساسية لإقامة مجتمع المعرفة وتتسم العلاقة بينها بالتكامل، كما أن بناء مجتمع المعرفة هو، في جميع الحالات، عملية دينامية متداخلة ترتكز على أركان ثلاثة هي: وفر البيئات التمكينية، نقل وتوطين المعرفة، وتوظيفها لخدمة التنمية الإنسانية(٨٩). وعن ذلك تتحقق المجتمعات الخالية من الأمية الثقافية.

٥- الثقافة لا تقبل التهميش في عمليات التنمية وكذلك القيادات الثقافية لا تصل المستوى المتوسط.

محو الأمية الثقافية تصور مقترح

(١) الواقع المصري

جدول (٢) يوضح التوزيع النسبي للسكان في مصر وفقاً لمستوى التعليم (%)

مستوى التعليم	أمي	يقرأ ويكتب	أقل من المتوسط	متوسط	فوق المتوسط	جامعي فأعلى	اجمالي
النسبة	٢٩,٨	١٢,٤	١٩,٦	٢٥,٩	٢,٦	٩,٧	١٠٠

وفقاً لآخر تعداد للسكان أجري في مصر العام ٢٠٠٦م، تظهر بيانات الجدول أن أعلى نسبة من السكان (١٠ سنوات فأكثر) في مصر هي من الأميين الذين يشكلون نحو ٣٠% من الإجمالي. وإذا أضيفت إليهم من يقرأ ويكتب، وهم عادة لم يحصلوا على التعليم الابتدائي ويعرفون القراءة والكتابة بالكاد بحيث يمكن أن يطلق عليهم "شبه أميين"، تصبح نسبة الأميين وشبه الأميين ٤٤,٢% من جملة السكان في مصر. وهذه النسبة شديدة الارتفاع وتشير إلى أن مستوى سكان تعليم مصر متواضع للغاية. يتضح ذلك أيضاً إذا علمنا أن الحاصلين على مؤهل تعليم عالي تقل نسبتهم عن ١٠% (أقل من النسبة في قوة العمل) بينما تمثل نسبة حاملي مؤهل التعليم المتوسط ٢٥,٨% والأقل من المتوسط ١٩,٤%[٩٠].

وبمقارنة لنسبة الأمية في مصر عام ٢٠٠٦م (٢٩,٨%)، ونسبتها في عام ٢٠١٣م (٢٥,٩%)[٩١] ، يتضح انخفاض نسبة الأمية بحوالي ٤% على مدار سبع سنوات كاملة، مما يدل على ضعف جهود محو الأمية في مصر.

وباستخدام بيانات معهد اليونسكو للإحصاء عن العام ٢٠٠٩م، يتضح أن معدل القيد في التعليم العالي في مصر (٢٨%) أقل من المعدل لعدد غير قليل من الدول العربية، لبنان (٥٣%)، البحرين (٥١%)، فلسطين المحتلة (٤٦%). أما في المقارنة بالدول التي حققت تقدماً كبيراً نحو مجتمعات المعرفة، فيلاحظ وجود فارق شاسع بين مصر وهذه الدول، فيصل المعدل لفنلندا مثلاً إلى (٩١%) تليها الولايات المتحدة (٨٦%)، ثم دول الشمال الأوروبي تليها إسرائيل. وأقل معدل لأي دولة داخل هذه المجموعة يتجاوز نسبة الخمسين في المائة، مثل فرنسا (٥٥%).

وتجد الإشارة إلى أن بعض الاقتصادات الصاعدة مثل الصين يبلغ معدل القيد في التعليم العالي فيها (٢٥%) فقط، أي أقل من المعدل في مصر، ويكون المعدل شديد الانخفاض في دولة مثل الهند (١٣%)، وحقيقة الأمر أن مشكلة التعليم العالي في

مصر ليست في الكم (٢,٥ مليون طالب وفقاً لتقديرات اليونسكو)، لأن المعدل يتناسب إلى حد كبير مع مستوى التنمية الذي حققته مصر حتى الآن، وربما أيضاً مع محدودية الموارد المتاحة لها، كذلك فإن المعدل لمصر (٢٨%) أعلى قليلاً من المتوسط العالمي (٢٧%)، ولكن المشكلة الأساسية التي تتناقض تماماً مع تعريف التعليم العالي في ظل مجتمعات واقتصاد المعرفة هي تواضع جودة هذا التعليم[٩٢].

وبالتالي أصبحت مصر تعاني من الأمية العلمية والثقافية على نحو كبير، وبدأت تظهر مصطلحات على سبيل المثال أمية المتعلمة.

(٢) منطلقات الاهتمام بمحو الأمية الثقافية

بالنظر إلى واقع عمليات التعليم والتعلم في أقطار الوطن العربي أشارت الخطة الاستراتيجية إلى مجموعة من المؤشرات تدل على مستويات مختلفة في تدنيها بالنسبة للصغار وللشباب وبخاصة في مرحلة التعليم الثاني والجامعي ومن الملاحظ أن هناك مؤشر إحصائي يعرف بعدد سنوات التمدرس لمن هم في سن (٢٥) فما فوق أي عدد السنوات التي قضاها الفرد في المتوسط من هذه الشريحة العمرية لالتحاق ٤ سنوات في المتوسط في حين نجد في كوريا الجنوبية ٨ سنوات. وبعض الدول الصناعة ١٢ سنة[٩٣].

الحاجة إلى محو الأمية الثقافية

هناك احتياج عالمي لمحو الأمية الثقافية والعلمية يمكن استنتاجه من الإصرار الشديد لدى الدول المتقدمة على تحقيقه من خلال مطلبين:

أ) حث المواطنين على أن يكونوا مواطنين لديهم القدرة على إعطاء أراء ونقد هادف يستجد من أنشطة والمطالبة بحقوقهم المشروعة عن نوعية السلع الاستهلاكية التي يعلن عنها والوقوف مع الحق ضد الباطل.

ب) إعلام المواطنين بدورهم عند ارتباطهم بمجريات الحياة السياسية والعامة للدولة كما إن المعلومات الخاصة بالأمور التقنية والعلمية مطلوبة بشكل أكبر لصانعي القرار في أعلى المستويات خصوصاً عند إصرار أو وضع ميزانيات لتنفيذ عدد من المشاريع.

وبناء على ذلك يجب إتباع النقاط التالية:

١- لا يمكن إقامة مجتمع المعلومة دون تكتل عربي رأس حريته هو تحقيق تكتل ثقافي، ولاشك أن المدخل الثقافي هو أكثر المداخل قابلية للتنفيذ في ظل اعتبارات الوضع الراهن.

٢- إن تطوير التربية العربية لا يتحقق بمجرد توفر الإرادة بل لابد من صياغة استراتيجية تنطلق من مجموعة مبادئ وتحدد الغايات الكبرى والأهداف المتوخاة التي من شأنها مواجهة التحديات التي يتعرض لها الوطن العربي. وأن يتم إعداد بدائل استراتيجية متعددة ومتنوعة تراعي مختلف الظروف والأحوال لكل دولة على نيابتها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

٣- جعل الثقافة حق لكل فرد في المجتمع باعتبارها الغذاء الروحي الذي يستمده الإنسان من الوسائل الثقافية المختلفة.

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال اهتمام المجتمع بتوفير فرص الثقافة للجميع وإعطاء أولوية للفئات المحرومة مع اختيار الوسائل والأدوات الملائمة للتوصيل الثقافي واختيار المضمون.

٤- بناء الإنسان وتكوين شخصيته، وتنشئته التنشئة القومية وإعداده ليكون مواطناً صالحاً متحضراً، صاحب وعي.

٥- رفع المستوى الفكري والوجداني بين أفراد المجتمع.

٦- دفع الفرد للبحث عن مزيد من المعرفة في مختلف المجلات حتى يرتقي فكره وتنمو شخصيته ويتطور وتستطيع تكوين نظره فاحصة تجاه الأحداث من حوله.

(٣) متطلبات تطبيق الاتجاهات الحديثة لمحو الأمية الثقافية

أ- إيجاد بنية تحتية قوية لتنمية الموارد البشرية، مثل تلبية حاجيات المؤسسات التربوية والتعليمية والمهنية بالأدوات والوسائل التكنولوجية للمعلومات والاتصالات.

٢- إعادة النظر في الخطط الاستراتيجية فيما يخص إنشاء أقسام المعلومات، إذ يجب تشجيع جهود الأقسام التقنية لتدريب الموارد البشرية اللازمة وتلبية احتياجات السوق فيما يخص الكفاءات المؤهلة، حيث يجب أن يتم استبدال النظام الحالي للمناهج الدراسية من خلال نظام أكثر ملائمة لسوق العمل.

٣- توفير تعليم براغماتي في مجال التقنية التكنولوجية ذو جودة عالية من خلال توفير أرقام ملموسة بحيث يمكن مقارنة جهود كل كلية.

٤- تعزيز التعاون بين مصر والدول الصناعية والكليات التقنية العريقة، ومختلف المنظمات لتنمية الموارد البشرية.

٥- لابد على المعاهد المهنية أن تقوم بتطوير المواد التعليمية في مجال تقنيات المعلومات لرفع مستوى المهارات.

٦- تشجيع مشاريع تنمية الموارد البشرية المحلية في المجال التكنولوجي، من خلال التشجيع على إنشاء الشركات الجديدة.

٧- تعزيز التعاون مع مراكز التدريب المهنية الأخرى، من خلال تنفيذ برامج تدريبية لرفع مستوى مهارات المعلمين والأساتذة.

٨- تنمية الموارد البشرية ليس فقط في القطاع الخاص ولكن أيضاً في القطاع العام بشكل رئيسي، إذ أن الاستثمار الاستراتيجي في تنمية الموارد البشرية في مجال المعلومات يؤثر بشكل كبير على التقدم في مجال الحوسبة على المجتمع كله.

- تقليص الهياكل الإدارية في المنظمات والتحول تدريجياً إلى منظمات معرفية.

- زرع مفهوم الريادة أو التنافس في المجتمع لتستطيع منظمات المجتمع خلق ميزة التنافس.

- تحويل إدارات شئون العاملين في المنظمات إلى إدارات رأس مال فكري ومعرفي.

- استحداث فضاءات معرفية تستطيع من خلالها المنظمات مواجهة تغيرات البيئة العالمية.

- العمل على تطوير الكوادر البشرية في قطاع الاتصالات من أجل تلبية المتطلبات الاقتصادية اللازمة لتلبية الاحتياجات المحلية.

- العمل على حث الشركات العاملة على تنفيذ البرامج التدريبية للقوى العاملة من القطاعين للوصول إلى أعلى المستويات في خدمات الاتصالات والبريد.

- العمل على تشجيع استخدام تطبيقات وتقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاعات التعليم والتدريب وتطوير الموارد البشرية اللازمة.

٩- ضرورة القيام بدراسات معمقة وتقييم دقيق للسياسات الثقافية العربية لتأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الثقافية في القرن الحادي والعشرين، ووضع برنامج تنفيذي

مرحلي لتلك السياسات مع التأكيد على استكمال البنى التحتية في المناطق القروية النائية بصفة خاصة وإيجاد قاعدة بيانات متكاملة ومراكز معلومات حول كل ما يتعلق بالمساعدة على وضع الخطط الخاصة بالتنمية.

١٠- لابد من مواجهة العولمة الساعية إلى السيادة بتعزيز خصوصيات المنظومة الثقافية العربية كواحدة من المنظومات الثقافية الكبرى في العالم.

١١- ضرورة الربط بين السياسات الثقافية وتطور الفكر السياسي العربي في اتجاه تكريس الديمقراطية وتحديد الموقف من إيديولوجية عولمة القرن الحادي والعشرين.

١٢- على الدول العربية أن تخذو حذو التجمعات الإقليمية العالمية وبخاصة المجموعة الأروبية وهي تعمل من أجل انجاز اتحادها، وذلك عن طريق برامج مشتركة عملية تندرج نحو التكامل بفعل التراكم في الابداعات العلمية والتكنولوجية والمعرفية والتكامل في مجال الاقتصاد والخدمات.

١٣- دعوة الدولة إلى دعم عمليات نشر الكتب وتخفيض أثمانها لتعميم عادة القراءة لدى الجميع وذلك من خلال برنامج عربي تحت شعار "القراءة للجميع"، بالإضافة إلى دعم المؤسسات الثقافية العربية من خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من خلال ما يلي:

- لابد للدولة من الإسهام في قطاع إنتاج المعلومات وحث المؤسسات العاملة إلى الانخراط في عالم الانترنت وعرض منتوجاتها عبر معارضها التجارية وكذلك الاعتماد على اللغة العربية فيما بينها، وتطوير برامج لتشغيل الشباب في الصناعات الثقافية ودعماً برامج تكوين وتدريب مواكبة للتكنولوجيا في الحديثة.

- دعوة الدول العربية إلى التفعيل بإقامة شبكة معلومات معرفية باللغة العربية كقناة لتعزيز الحوار الثقافي بين الدول العربية فيما بينها وبين كافة دول المعمورة.

- دعوة الدول إلى الاعتناء بالشبكات التربوية المتوفرة ببعض الدول العربية وإقامة نشاطات ثقافية تربوية مشتركة.

١٤- تخفيض عدد الأشخاص الذين في فقر موقع بنسبة النصف.

١٥- قيد جميع الأطفال في المدارس الابتدائية بحلول عام ٢٠١٧.

١٦- إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة عن طريق إزالة مظاهر التفاوت بيت الجنسين في التعلم الابتدائي والثانوي.

١٧- تخفيض معدلات وفيات الأطفال والرضع بنسبة الثلثين.

١٨- توفير إمكانية الحصول على خدمات الصحة لكل من يحتاجها.

١٩- تخفيض معدلات وفيات الأمهات.

(٤) الجهات المسئولة عن القضاء على الأمية الثقافية

أ- التعليم ويشمل (التعليم الرسمي- التعليم غير الرسمي).

ب- وسائل الإعلام.

جـ- مؤسسات المجتمع المدني.

د- القطاع الخاص.

وذلك من أجل تنفيذ الاتجاهات الحديثة في محو الأمية العلمية والثقافية والمتمثلة في:

١- التعليم المستمر مدى الحياة.

٢- تكافؤ الفرص التعليمية وتعليم الكبار.

٣- توطين العلم في المجتمع.

٤- استخدام التكنولوجيا.

٥- المجتمعات المتعلمة.

أ) التعليم الرسمي وغير الرسمي:

يتطلب القضاء على الأمية العلمية والثقافية توفير العديد من المتطلبات داخل النظام التعليمي وهي كالآتي:

١- انتشار الوسائط المتعددة، ودورها في تطوير أساليب التعليم بمدارس المستقبل.

٢- تزايد مرونة النظام التعليمي في المستقبل.

٣- التكامل بين النظام التعليمي ومتطلبات العمل.

٤- استخدام التقويم الذاتي في كل مرحلة تعليمية.

٥- التأكيد على الديمقراطية في النظام التعليمي.

٦- توفير رعاية أفضل للطفولة المبكرة.

٧- التأكيد على أهمية تربية وإعداد الموهوبين.

٨- تطور حركة النظام التعليمي من الحفظ والتلقين إلى تنمية قدرات الطلاب.

٩- العمل على تطوير المعلم والوصول بأعداده إلى مجال العالمية.

١٠- إعادة النظر في الأهداف التربوية حتى تقوم على مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي.

١١- إعادة النظر في أساليب التعليم وطرائقه.

١٢- إعادة النظر في صياغة شخصية المتعلم.

١٣- إعداد الشخصية المؤمنة بالله تعالى.

١٤- الإعداد الوجداني والعقلي والجسمي.

١٥- إعادة النظر في الإدارة المدرسية حتى تساير تطورات العصر.

١٦- غرس الإبداع والابتكار.

لذلك التعليم المنشودة في عصر العولمة يسعى أن يعمل على:

١- الاهتمام بالتربية المتوازنة.

٢- التربية الشورية.

٣- تربية الإعداد للحياة.

٤- تربية الإبداع والوعي بالمستقبل.

٥- تربية البحث العلمي.

٦- تعليم بلا أمية.

٧- تعريف الهوية وتعميق الانتماء.

ويخرج الباحثون بتصور لأهم سمات النظام التعليمي في المستقبل لتحقيق اللأمية العلمية والثقافية من خلال الشكل التالي:

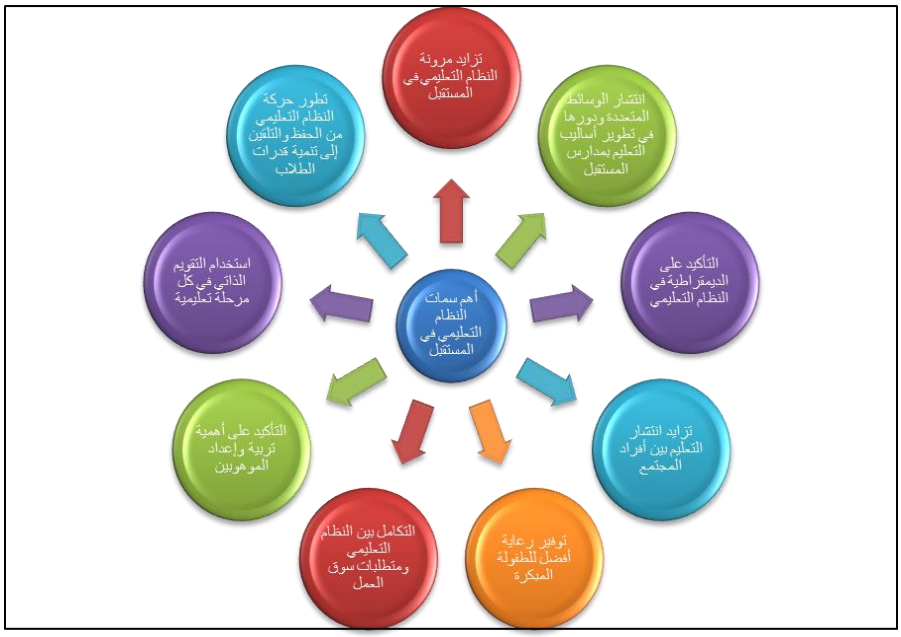

شكل (٢) يوضح أهم سمات النظام التعليمي في المستقبل

وحتى يتم ذلك يجب تنفيذ التالي:

١- أن يكون على تلميذ المدرسة الابتدائية (الصفوف ٣-٦) قراءة كتابين كل عطلة صيفية، على أن يقوم التلميذ بتلخيص كل كتاب وتقديمه لمربي الصف في بداية السنة الدراسية التالية. وتقوم لجنة وطنية مؤلفة من أساتذة ومربين ومثقفين وإعلاميين بتحديد ٦ كتب مختلفة لكل صف من الصفوف الابتدائية تغطي مجالات علمية وأدبية وثقافية متنوعة، ويترك للطالب حق اختيار اثنين منها.

٢- أن يكون على تلميذ المدرسة الإعدادية (الصفوف ٧-٩) قراءة ٣ كتب كل عطلة صيفية على أن يقوم التلميذ بتخليص كل كتاب وإبداء رأيه فيه. وتقوم اللجنة الوطنية المختصة بتحديد ٨ كتب مختلفة لكل صف من الصفوف الإعدادية ليختار التلميذ ما يناسبه منها، على أن تكون تلك الكتب أكثر تنوعاً وعمقاً من الكتب المقررة على تلاميذ المدارس الابتدائية.

٣- أن يكون على طلاب الثانوية (الصفوف ١٠-١٢) قراءة ٤ كتب على الأقل كل عطلة صيفية مع القيام بتلخيصها وتحليلها ونقدها. على أن تكون تلك الكتب أكثر تنوعاً وعمقاً من الكتب المقررة على تلاميذ المدارس الإعدادية، وتشمل القائمة كتباً عن تاريخ العلوم والفلسفة والاقتصاد والأدب المقارن والديانات المختلفة، ويختار

الطالب تلك الكتب من بين ١٠ كتب تحددها لجنة وطنية المختصة غير اللجنة المسئولة عن اختيار كتب المرحلة الابتدائية.

٤- أن يكون على كل طالب جامعي أن يقرأ كتابين على الأقل كل فصل دراسي، تتعامل مع قضايا لا علاقة لها بموضوع تخصصه، وتقديم تقرير يُلخص ما جاء في تلك الكتب من معلومات وأفكار، والقيام بتحليلها ونقدها، على أن يتم مناقشة التقرير في حصة دراسية عادية.

٥- أن يكون على كل أستاذ جامعي أن يختار ٣ مراجع أساسية على الأقل لكل مادة من مواد العلوم الاجتماعية والإنسانية التي يقوم بتدريسها في الجامعة، كتابين، على الأقل ومجموعة من الدراسات.

٦- أن يتم تغيير الكتب المعتمدة كل عام، ولا يتكرر استخدام أي كتاب قبل مرور ٥ أعوام على الأقل، وذلك لفتح المجال أمام الطلبة للاطلاع على أكبر قدر ممكن من الأفكار المتنوعة، وإتاحة الفرصة أمام المؤلفين من مفكرين وشعراء ومثقفين ومؤرخين ورجال أعمال وغيرهم لإيصال تجاربهم وآرائهم للأجيال القادمة من أبنائنا.

٧- أن تقوم وزارة التربية والتعليم أو وزارة الثقافة بإجراء مسابقة سنوية للقراءة بالنسبة لكل فئة طلابية من طلبة المدارس، يشارك القطاع الخاص في دعمها وتمويلها، تكون الجوائز معنوية ورحلات علمية داخلية وخارجية للبلاد العربية بهدف التعرف عليها وعلى ما لديها من آثار وتنوع ثقافي.

٨- لكي لا تكون هناك أمية علمية وثقافية يجب الاهتمام بتدريس العلوم في المدارس وفق منهجية علمية ثقافية تأخذ في الحسبان النقاط التالية:

أ- التركيز على أن يعم تدريس العلوم جميع فئات التلاميذ، وأن تجيء موافقة لأهداف وأغراض متطلبات التنمية وذلك من خلال إعداد التلاميذ المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية الذين سيدرسون متصلاً مواد العلوم والهندسة بجميع تخصصاتها في المعاهد الفنية والكليات والجامعات إعداداً جيداً ليصبحوا علماء ومهندسين ومنتسبين يمكن الاستفادة منهم فيما يلي:

١- شغل الوظائف الحالية في مجالات الفنية الصناعية والاقتصادية.

٢- ملء الوظائف الشاغلة ليحلوا محل الخبراء الأجانب.

٣- تشكيل طبقة عاملة متخصصة في أداء جميع الأعمال الفنية والتقنية البسيطة.

ب- الاهتمام بتدريس العلوم بأسلوب ومنهج علمي مهني بدءاً من التعامل الضيق مع الأجهزة من حيث تفكيكها وإعادة تركيبها، وإجراء التجارب والتفاعل مع خطوات العمل وتقل الحقائق بدلاً من تدريسها من خلال قراءة كتب المقررات المنهجية التي تحتوي على المادة وعدة صور عن الدرس. وعمل ملخصات يقوم الطالب بحفظها من أجل الامتحانات. كما يجب التركيز على الزيارات الميدانية للمختبرات والمصانع.

جـ- التحاق التلاميذ ضمن المدارس في جمعيات النشاطات العلمية والثقافة التي تهتم بالنشاطات والأعمال اليدوية مثل التجارة والحياكة والجغرافيا والرسم والبحث وجمع الحشرات والنباتات والتحنيط وعمل الخرائط والأجهزة والمجسمات العلمية وأيضاً رسم وسائل الايضاح وإجراء التجارب العلمية في عمليات التوصيلات الكهربائية والتفاعلات الكيميائية ومرائية النمو الزراعي بأخذ البذور وعزلها في بيئات أجواء مختلفة. أو التركيز على استعمال أجهزة الحاسوب ويكون ذلك بتخصيص فترة زمنية ضمن مقررات الأسبوع الدراسي.

د- لابد من العمل على رفع مستوى الثقافة العلمية لدى الطلبة؛ وذلك من خلال الاهتمام باستراتيجيات التدريس المختلفة، واتباع استراتيجيات التقويم وأدواته المناسبة، وربط التعليم بالحياة العملية والمجتمع. وتعديل خطط المناهج بما يضمن تزويد الطلبة بقاعدة راسخة من المواد العلمية، والابتعاد عن الحشو الزائد في محتوى الكتب المدرسية، مع التعمق في المواضيع بما يضمن رسوخ المعلومات لدى الطلبة ثم التركيز على الجانب العملي في تدريس مادة الفيزياء وباقي العلوم، ووضع أدوات التقويم المناسبة لها.

حـ- استثمار الإمكانات العلمية للمدرسة لإثراء معارف الطلبة، ورفع مستوى الثقافة العلمية لديهم. خاصة تلك المدارس التي تمتلك مؤشرات ثقافة علمية عالية.

خـ- فتح المجال لتلاميذ المدارس بزيارات ميدانية إلى المعارض المصاحبة للمنشآت الصناعية والتعليمية ويجب حث الشركات العارضة على إحضار وتوزيع ملصقات ونماذج علمية وأيضاً بعض الأجهزة العلمية البسيطة والكتيبات لتوزيعها على التلاميذ الملتحقين في المدارس.

هـ- تغير جذرياً في مقاييس التقويم ورسائله فالتركيز لا ينبغي إلا يكون على ما يختزن بالعقل من معلومات بل على مقدرة العقل على الفهم والتحليل والاستنتاج.

و- نظام التعليم في المرحلة الثانوية وتقسيم الطلاب إلى علمي وأدبي من شانه تكريس الأمة العلمية.

لذلك ينبغي أن تكون مرحلة التعليم التي تسبق الجامعة مرحلة موحدة.

٥) معوقات تطبيق الاتجاهات الحديثة في الأمية العلمية والثقافية

١- المقررات منفصلة عن الواقع والتي تقدم معلومات عن التخصصات العلمية.

٢- يوجد اختلال في معدل المعروض من التخصصات العلمية حيث يوجد تزايد في بعضها انخفاض في البعض الآخر.

٣- ارتفاع معدل الطلاب على مقاعد الدراسة في الأقطار العربية إلى خمسة أضعاف سنة ٢٠٠٠ على ما كان عليها ١٩٨٠.

٤- مازال ما يقرب من ٥٤ مليون أمي في الوطن العربي.

٦- قدر عدد المواقع على الانترنت بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العربية بألفي موقع بينما في اسرائيل بلغ عدد المؤسسات حوالي ألفين وستة وتسعين.

٧- يوجد في العالم ٨٠٠ جامعة مفتوحة وبلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات عليا من مؤسسات التعليم النظامي حوالي ٥٠% من مجموع الحاصلين على مؤهلات عليا بينما الأقطار العربية نجد أن مؤسسات التعليم غير النظامي والتعليم عن بعد والتعليم المفتوح لا يحظى بالتقدير أو الدعم.

٨- مازالت معدلات الفقر البطالة عالية.

٩- تعد البلدان العربية فقيرة في الاتصالات الهاتفية في القرية الكوكبية.

١٠- يظل إدخال التعديلات على برامج أجهزة الحاسب مرهوناً بالشركات الصانعة.

١١- يبلغ نصيب كل ألف مواطن عربي من الجرائد حوالي ٣٨ لكل ألف بينما في الأقطار المتقدمة ٣٣٤ نسخة لكل ألف.

١٢- تبلغ نسبة الإنتاج العربي من الكتب حوالي ١% بالنسبة للإنتاج العالمي على الرغم من أنهم يمثلون ٣,٥% من سكات العالم.

١٣- الانفاق على التعليم الابتدائي كنسبة من إجمالي الناتج القومي ٩٨% وبالتالي لم يحقق نسبة الاستيعاب.

١٤- بالنسبة لأعداد المعلمين لا يتم فيه عملية التواجه والتكامل بين الأعداد للمادة الأكاديمية والتأهيل التربوي.

١٥- أصبحت مهنة التعليم مهنة لا مهنة له.

١٦- تشير تقرير المعرفة العربي عام ٢٠٠٩ إلى عدم وجود دولة عربية واحدة من ٢٥ دولة الأوائل في اقتصاد المعرفة من بين ١٣٤ دولة، وكذلك لا يوجد دولة عربية من بين ١٣٤ دولة من الدول العشرين الأوائل في ترتيب جودة مؤسسات البحث العلمي.

١٧- نقص التمويل للتعليم والبحث العلمي.

١٨- اختزال تعليم الكبار في محو الأمية الأبجدية وضعف اتساع المفهوم ليشمل محو الأمية الحضاري والثقافي والعلمي والنفسي والوجداني.

١٩- لم تحقق أي دولة عربية أهداف التعليم للجميع سوى الإمارات والبحرين.

٢٠- تقرير المعرفة العربي الصادر ٢٠٠٩ يؤكد أن الدول العربية تحتل ترتيب متأخراً في دليل التنافسية الذي يشمل ١٣٤ دولة (مصر ٨١).

٢١- عدم الاستيعاب الكامل لمن هم في سن الإلزام مع الزيادة المطردة في عدد السكان مما يزيد الضغط والطلب على الموارد الطبيعية والاستهلاكية.

٢٢- ارتفاع معدلات التسرب من التعليم لانخفاض جودة التعليم إلى جانب الفقر المدقع.

٢٣- كم المعرفة الهائل وما يترتب عليها من تقدم تكنولوجي واسع وسريع يتطلب إعداد جيل جديد من معلمي محو الأمية يستطيع التعامل مع التقنيات الحديثة معتمد على الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى قلة الموارد المالية المخصصة لبرامج محو الأمية.

٢٤- ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث مقارنة بالذكور نظراً للبعد الاجتماعي والثقافي إضافة إلى انحسار الضوء عن القضية.

٢٥- الأثر السلبي الناجم عن بطالة المتعلمين وانخفاض قيمة التعلم في تحقيق الحراك الاجتماعي.

٢٦- ضعف مستوى المعلمين وعدم الإقبال على العمل مع الكبار في غياب نظام للمحاسبية.

٢٧- غياب التقويم المستمر الشامل والموضوعي من داخل وخارج النظام مما يقلل كثيراً من فرص الاستفادة بالتغذية الراجعة لتطوير مدخلات البرامج.

٢٩- وجود ركام هائل من التشريعات واللوائح الإدارية التي تجعل اهتمام العاملين ينصب فقط على تحسين دخولهم المالية من عملهم بمسميات مختلفة ويؤثر بالتبعية في عدم الإنفاق الرشيد على العملية التربوية المستهدفة.

المراجع العربية والأجنبية

١. سليم بركات: الثقافة- مفهوم وممارسة، **الموقف الأدبي**، مج ٤٥، ع ٥٣٩، سوريا، مارس ٢٠١٦، ص ص ٨٤-٨٥

٢. سيفون بايه: من ثقافة العولمة إلى عولمة الثقافة، **دراسات استراتيجية**، ع ٢٣، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٧٨.

٣. محمد بن حمود الجهني: منظومة القيم والأخلاق بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، مج ٣٢، ع ٦٨، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٧، ص ٢٥٦.

٤. أحمد اسماعيل حجي: **الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية**، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٤٥.

٥. علي صالح جوهر: **التعليم تخطيطه واقتصادياته**، دار المهندس للطباعة والنشر، دمياط، ٢٠٠٤، ص ٤.

٦. مديحة أبو زيد: الأمية الثقافية وتجليات ثورة يناير، **مجلة الثقافة الجديدة**، العدد ٢٥٦، يناير ٢٠١٢، ص ٢١.

٧. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع "التعليم للجميع القرائية من أجل الحياة، صدر عبر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونيسكو، فرنسا، ٢٠٠٦، ص ١٠٣.

٨. النشرة الإحصائية للمرصد العربي للتربية، العقد العربي لمحو الأمية، ٢٠١٥/ ٢٠٢٤، العدد الأول، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠١٦، ص ٢.

٩. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، **مرجع سابق**، ص ١٠٤.

١٠. نفس **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

11. Sammy King Faikui: Cultural Literacy: How hidden is It in the Hong Kong Professional and Vocational Education (PVE) Curriculum? Journal of further and Higher Education, 2014, P. 597.

١٢. علي السيد الشخيبي، محمد حسنين العجمي: **علم الاجتماع التربوي (المجالات – القضايا)**، **الاسكندرية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٨، ص ١٣٦.

١٣. محسن علي عطية: **أسس التربية الحديثة ونظم التعليم**، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ١٥٦.

١٤. نبيل علي: **الثقافة العربية في عصر المعلومات**، المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم، تونس، ٢٠٠٨، ص ص ١٧: ١٨.

١٥. سعيد طعيمة: **قضايا التعليم وتحديات العصر**، القاهرة، دار العالم العربي، ٢٠٠٨، ص ٣٧.

١٦. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **التربية والمجتمع**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجماعة، ٢٠٠٥، ص ١٤٦.

١٧. شبل بدران: **ديمقراطية التعليم والثقافة**، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠١٥، ص ١٩.

١٨. محسن علي عطية: **أسس التربية الحديثة ونظم التعليم**، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ١٥٥.

١٩. المرجع سابق، ص ١٥٦.

٢٠. ماهر صبري ومحب كامل: التنور التقني.. مفهومه وسبل تحقيقه" **مجلة العلوم والتقنية**، تصدر عن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، العدد ٥٥، رجب ١٤٢١هـ. متوفر على: www.seienceckub.8m.com/omian.htn.

٢١. كمال زيتون: **تدريس العلوم من منظور التناسب**، الإسكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر، ٢٠٠٠، ص ٤٦.

٢٢. منال السيد السيد يوسف: **اتجاهات معاصرة في مناهج العلوم والتربية العملية**، دمياط، مكتبة نانسي، ٢٠٠٤، ص ٣.

٢٣. سالم عبد العزيز الخوالدة: مستوى الثقافة العلمية لدى خلية السنة الأولى من المرحلة الجامعية الأولى وعلاقته ببعض المتغيرات، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، المجلد ١٣، العدد ٣ سبتمبر ٢٠١٢، ص ٤٦.

24. Halbert, Navigating discourses of Cultural Literacy in Teacher Education, Previous reference,2013, P, 157.

٢٥. واثق غازي: **الشباب بين التعليم والثقافة**، كلية العلوم، جامعة البصرة، متوفرعلى www.Wathiqalmurury@yahoo.com.

٢٦. السيد ياسين: في مفهوم العولمة، مركز دراسات بيروت، الوحدة العربية، ١٩٩٨م، ص ص ٧-١٣.

٢٧. محمد نبيل نوفل: تأملات في فلسفة التعليم الجامعي، "**المؤتمر العلمي الثاني لقضية التعليم الجامعي وتحديات العصر**"، كلية التربية، جامعة البحرين، المنامة، ٧-٩ مايو ١٩٩١، ص ١٣٢.

٢٨. تقرير منظمة اليونسكو: السبيل إلى إنصاف المحرومين، ٢٠١٠م، ص ٨١.

٢٩. حشمت قاسم: **التخطيط للمجتمع المعلوماتي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، ٢٠٠٧م، ص ص ٦٢-٦٣.

٣٠. علي السيد الخشيبي: الطالب وعضو هيئة التدريس من منظور مجتمع المعرفة، **المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**، دمشق، في الفترة ١٥-١٨ مايو ٢٠٠٣م، ص ٩.

٣١. سهير عيد: مجتمع المعلومات – دراسة المفاهيم والخصائص، **مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات**، ع (٢٢)، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ١٣٥.

٣٢. هاني محمد يونس موسى: دور الجامعة في تطوير البحث العلمي كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة، دراسة في المعوقات وإمكانية التأسيس، **مجلة كلية التربية**، ع ٢، مج ٢٤، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ص ٨٩-٩١.

٣٣. المرجع السابق، ص ص ٨٩-٩١.

٣٤. فرانشيسكو خافيير: مدن المعرفة "المداخل والخبرات والرؤى"، **عالم المعرفة**، ع (٣١٨)، الكويت، أكتوبر ٢٠١١، ص ١٤.

٣٥. تقرير البنك الدولي: **الطريق غير المسلوك**، إصلاح التعليم بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واشنطن، ٢٠٠٨م، ص ٢١٣.

36. Pushpa M. Bhargava: "How to Make India a Knowledge-based Society, Futures", The Journal of Policy, Planning and Futures Studies, Volume 39, Issa 8, U.S.A E, Elsevier, Ltd, October 2007, PP 997-998.

٣٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: خلق فرص للأجيال القادمة، **تقرير التنمية الإنسانية العربية** ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، واشنطن، ٢٠٠٢م.

٣٨. _____: نحو تواصل معرفي منتج، **تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩**، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي ٢٠٠٩، ص ٨٧.

٣٩. عبد الله التركماني: قفزة نوعية لردم الفجوة الرقمية، **مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات**، تونس ٢٠٠٥م، في الفترة من ٦-١٨ يونيو ٢٠٠٥م، تونس ٢٠٠٥م، ص ٢٣٠.

٤٠. بدري الأغبري: العولمة والتحديات التربوية في العالم العربي، **مجلة التربية**، العدد الأول، وزارة التربية والتعليم، البحرين، أكتوبر ٢٠٠٠م، ص ص ١٩-٢٢.

٤١. عبد الله التركماني: **مرجع سابق**، ص ص ٢٠-٢١.

٤٢. منى البرادعي: تحرير الاقتصاد المصري وقضية التعليم في مطلع التعليم في مطلع الألفية الثالثة، **مجلة النيل**، العدد ٤٦، الهيئة العامة للاستعلام، ٢٠٠٧م، ص ١٣.

٤٣. عبد الله عبد الدايم: **نحو فلسفة تربوية عربية**، **بيروت**، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، ص ص٣٧-٣٨.

٤٤. تقرير التنمية الإنسانية العربية: **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مان، ٢٠٠٣، ص ١٦٣.

٤٥. نبيل علي: مرجع سابق، ص ص ٢٣: ٢٤.

٤٦. علي صالح جوهر: **الإصلاح التعليمي والعولمة**، المنصورة، المكتبة العصرية، ٢٠٠٨، ص ٤٣.

٤٧. أشرف السيد أحمد: بعض مؤشرات جودة التعليم الجامعي مع التطبيق على كليات التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠٠١، ص ٦٢.

٤٨. عبد العزيز التوبجري: **الحوار من أجل التعايش**، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٨م، ص ٣٢.

٤٩. أحمد أبو زيد: الثقافة الوطنية بين العولمة والتعددية الثقافية، **مجلة الهلال**، القاهرة، أغسطس ١٩٩٨م، ص ص ٤٠-٤١.

50. Partrik, Jone: Eiobal Perspective Human Rights Education Eric Clearinghouse for Social Studies Science Education Blooming ton in, 1-6-1996, P. 61.

٥١. رشا جمال الليثي: متطلبات تنمية القيم العلمية للطفل المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤، ص ٥٤.

٥٢. بثينة حسانين عمار: **العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري**، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ١٨.

٥٣. فاروق عبد فليه: أزمة التربية بين العولمة وخصوصية الثقافة، **مجلة كلية التربية**، بدمياط، العدد ٣٩، ٢٠٠٢، ص ٣.

٥٤. السيد أحمد عمر: **إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، المستقبل العربي**، ع ٢٥٦، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ٢٠٠٠، ص ٧٣.

٥٥. المجالس القومية المتخصصة: **تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا**، الدورة ٢٤، القاهرة، ١٩٩٧/٩٦، ص ٨٨.

٥٦. مها عبد الباقي جوبلي: التعليم الجامعي الخاص القضايا، متطلبات المجتمع، دراسة تحليلية، **المؤتمر العلمي السنوي الذي عقدته كلية التربية**، جامعة المنصورة، ١٠ إبريل ٢٠٠١، ص ١٣٣.

٥٧. عبد القادر عبد العزيز علي: العلاقة بين البطالة ونظم التعليم في مصر، **المؤتمر السنوي السابع لوحدة بحوث الأزمات بكلية التجارة**، جامعة عين شمس، تحت عنوان "إدارة الأزمة التعليمية في مصر"، القاهرة، ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٤٣٥.

٥٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: **العمالة والبطالة في جمهورية مصر العربية**، القاهرة، إبريل ٢٠٠١، ص ١٨.

٥٩. محمد إبراهيم عطوة: التعليم العالي بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطي له لمواجهة البطالة بين خريجين مع التركيز على أزمة كليات التربية ، **مرجع سابق**، ص ٢١٠.

٦٠. حافظ فرج أحمد: التربية وقضايا المجتمع المعاصر، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٣، ص ٥٥.

٦١. الأمم المتحدة: **نحو مجتمع متكامل قائم على المعرفة في الدول**: الاستراتيجيات وطرائق التطبيق، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، نيويورك، ٢٠٠٥، ص ٢٢.

62. The United Nations Development Programme (UNDP), Mohammed Bin Rashid Al Maktom Foundation (MBRF); Arab Knowledge 2010/2011: Preparing Future Generations for the Knowledge Society, Al Ghurair Printing & Publishing House, Dubai, UAE, 2010, P. 142.

63. Evers, Hans- Diete; Towards a Malaysian Knowledge Society, Third International Malaysian Studies Conference (MSC3), Bangi.

64. AbdHamid., Norsiah & Zaman, Halimah; Frame work of Malaysian Knowledge Society: Results from Dual Data Approach, International Journal of Social, Education, Economics and Management Engineering, world Academy of science, Engineering and technology vol (3), No. (10), 2009, P. 307.

٦٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم/ تقرير المعرفة العربي للعام، ٢٠١٠/٢٠١١، إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة، دار العزيز للطباعة والنشر، دبي، الإمارات، ٢٠١١، ص ١٣٥.

66. Sammy King Faitlui (2014) Cultural literacy: How hidden isin the Hong Kong Professional and vocational Education (PVE) Curriculum? Journal of further and higher education.

٦٧. الأمم المتحدة: نحو مجتمع متكامل قائم على المعرفة في الدول: الاستراتيجيات وطرائق التطبيق، **مرجع سابق**، ص ص ٣٠: ٣١.

٦٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٠/ ٢٠١١:: إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة، **مرجع سابق**، ص ١٨٣.

69. The United Nations Development Programme (UNDP), Mohammed Bin Rashid Al Maktom Foundation (MBRF); Arab Knowledge 2009: Towards Productive intercommunication for Knowledge, Op, Cit, P. 194.

70. The United Nations Development Programme (UNDP), Mohammed Bin Rashid Al Maktom Foundation (MBRF); Arab Knowledge 2010/2011: Preparing Future Generations for the Knowledge Society, Op, Cit., P. 218.

71. Lbid, P. 207.

٧٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤، الشباب وتوطين المعرفة، دولة الإمارات العربية المتحدة، **مرجع سابق**، ص ١٩.

٧٣. _____

_____

_____: **مرجع سابق**، ص ص ٢٦: ٢٨.

٧٤. أحمد سيد مصطفى: تكنولوجيا المعلومات والتجسس التجاري، **مجلة أخبار الإدارة**، العدد (١٧)، تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ديسمبر١٩٩٦، ص١.

٧٥. حازم الببلاوي: **على أبواب عصر جديد**، ط ٣، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٧، ص ٢٤.

٧٦. محمد نبيل نوفل: رؤى المستقبل المجتمع والتعليم في القرن الحادي والعشرين، المنظور العالمي والمنظور العربي، **المجلة العربية للتربية**، مجلد ١٧، عدد١، تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٧، ص ٢٤.

٧٧. محمد إبراهيم عطوة: التعليم العالي بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مع التركيز على أزمة كليات التربية "، **المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بالمنصورة**، بعنوان التعليم وعالم المعرفة في الوطن العربي، رؤية مستقبلية، جامعة المنصورة، ٣-١٤ إبريل ٢٠٠١، ص ٢١.

٧٨. صفاء محمود عبد العزيز: خصائص الجامعة بين الواقع في مصر ومتغيرات عالم الغد، **مجلة كلية التربية ببنها**، جامعة الزقازيق، عدد ٣٣، إبريل ١٩٩٩، ص ١٧.

٧٩. سعد الدين إبراهيم: مسودة التقرير التلخيص لمشروع (مستقبل التعليم في الوطن العربي)، القاهرة، مكتبة مجلس الوزراء، ٢٠٠٤، ص ١٥.

٨٠. محمد عبد الرازق ويح: تطوير نظام معلم التعليم الثانوي العام بكليات التربية في ضوء معايير الجودة الشاملة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ١٩٩٩م، ص ٣٨.

81. Micheal, Barber: The Role of University Department of Education in improving Educational Standards in furlong Tohn, Smith Richard, The Roleaf Higher Education in initial teacher Training, Kogan Page, London (1996), PP 68-78.

٨٢. سعد الدين إبراهيم: **مرجع سابق**، ص ١٦.

٨٣. جمال على الدهشان: المواطنة الرقمية مدخلاً للتربية العربية في العصر الرسمي، **مجلة نقد وتنوير**، العدد الخامس، السنة الثانية، ٢٠١٦، ص ٧٥.

٨٤. صفاء محمود عبد العزيز: **مرجع سابق**، ص ١٨٦.

٨٥. حسين كامل بهاء الدين: **التعليم والمستقبل**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ٥.

٨٦. المجالس القومية المتخصصة: **تقرير المجلس القومي للتعليم والتنبؤ العلمي والتكنولوجيا**، العدد (٢٤)، القاهرة، ١٩٩٧/٩٦م، ص٩.

٨٧. برنامج الأمم المتحدة الانمائى، مؤسسة محمد بن راشد مكتوم، تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠١٤/ الشباب وتوطين المعرفة، دولة الامارات العربية المتحدة/ مرجع سابق، ص٢٩.

٨٨. ____

____

________________: **مرجع سابق**، ص

ص ٢١: ٢٢.

٨٩. التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية: الاقتصاد العربي القائم على المعرفة، **مرجع سابق**، ص ١٠٩.

٩٠. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري: إحصاءات، التعليم واتلدريب والبحث العلمي، نسبة الأمية ١٠ سنوات فأكثر، متوفر على

http://www.capmas.gov.eg/pages/indicatorspage.aspx?pageid142&indid=1082.(accesseddate:18/12/2015).

٩١. التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية: الاقتصاد العربي القائم على المعرفة، **مرجع سابق**، ص ١١١.

٩٢. طلعت عبد الحميد: **الخطة العربية لتعليم الكبار ٢٠١٥/ ٢٠٢٤**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠١٤، ص ١٠.